صوت كل الشعوب المقهورة

كردستان

روح جديدة... في عامنا الثاني

Kurdistan No: 13
السنة الثانية • ربيع الآخر 1446هـ / أكتوبر/تشرين الأول 2024 م

ما وراء الأخبار

■ صرَّحت خلية الأزمة المختصة بشؤون القادمين من لبنان، والتي شكَّلتها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، أنَّ "العدد الكُلّي للداخلين إلى إقليم شمال وشرق سوريا قادمين من لبنان بلغ 20،128 شخصًا، بالإضافة إلى وصول 28 جنازة. ويتوجه العائدون إمّا لمنازلهم أو إلى أقاربهم في إقليم شمال وشرق سوريا، أمّا من ليس لديه مكان، فتُخصص الإدارة الذاتية مراكز لإيوائهم.

■ ذكرت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا أن هجمات دولة الاحتلال التركي المستمرة منذ 23 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، باتت تهدد حياة 5 ملايين شخص. وأدلى المجلس التنفيذي، ببيان أمام مبنى المجلس في الرقة، جاء فيه: أن دولة الاحتلال التركي تشن منذ خمسة أيام هجمات جوية ضد مناطقنا، مستهدفة البنى التحتية والمناطق السكنية في الجزيرة وكوباني ومنبج وتل تمر وعين عيسى، في حين يواصل مرتزقتها هجماتهم البرية مستهدفين المدنيين والأهالي المهجرين قسرًا من عفرين، وذلك في مناطق الشهباء والشيخ مقصود. وأن هذا العدوان يأتي دون أي مبرر، ويسعى إلى تعميق الأزمات الاقتصادية عبر استهداف المنشآت والمرافق الخدمية والحيوية، في محاولة لتمرير مخططاته ضد شعبنا الذي يعاني من حصار دام سنوات طويلة.

■ نظّمت حركة الشبيبة الثورية السورية في مقاطعة عفرين والشهباء، مظاهرة (27 تشرين الأول)؛ تنديدًا بهجمات الاحتلال التركي على المنطقة، انطلقت من مفرق قرية علاوشي باتجاه بلدة الأحداث، وسط حمل المشاركين صور القائد عبد الله أوجلان وصور الشهداء وترديد "لا حياة دون القائد"، "الشهداء خالدون".

■ نظّم مجلس عوائل الشهداء في مقاطعة الرقة مراسم استذكار لشهداء شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، في صالة مركز الثقافة والفن في مدينة الرقة، حضرها أعضاء وعضوات مجلس الشهداء، ومجلس الرقة العسكري، ومجلس المرأة السورية، وقوى الأمن الداخلي، ومكتب تجمّع نساء زنوبيا، ومجلس إدلب الخضراء، وحزب الاتحاد الديمقراطي. وقالت الرئيسة المشتركة لمجلس عوائل الشهداء وجرحى الحرب والأسرى، زهراء اليوسف: "اليوم نستذكر شهداء الحرية والمجد والكرامة ونؤكد أن للشهداء حقاً يجب الوفاء بها". وشددت: "علينا الاقتداء بشجاعتهم وصدقهم، فالشهداء هم قادتنا المعنويون، وهم سياج الوطن وحصنه المنيع، فهم من قال عنهم القائد عبد الله أوجلان إن عظمة الإنسان تتجلى دائماً في مدى استعداده للعمل في سبيل قضيته ومثابرته في النضال والمقاومة حتى آخر قطرة دم".

■ نشر المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية على معرفاته الرسمية، أن فرق العمليات العسكرية TOL نفذت يوم الثلاثاء (29 أكتوبر/تشرين الأول)، عملية أمنية في مخيم الهول، استهدفت خلية لمرتزقة داعش. وأكد أن القوات تمكّنت «من محاصرة مكان اختباء أفرادها، وألقت القبض على الإرهابيّ «خالد محمود علي» وهو من التّابعيَّة العراقيَّة وينحدر من مدينة «الحديثة» بالأنبار، وكذلك ألقت القبض على إرهابيّ آخر يُدعى «عبد الله جمال خلف» وهو أيضاً عراقيّ الجنسيَّة وينحدر من مدينة «الرَّمادي» بالأنبار».

■ شُيّع جثمان المقاتلة في وحدات حماية المرأة، الشهيدة تولين بلشين باز إلى مثواها الأخير في مزار الشهيدة دجلة. أُصيبت المقاتلة في وحدات حماية المرأة، تولين بلشين باز (أمينة أحمد) في هجوم لجيش الاحتلال التركي على منبج في الخامس والعشرين من سبتمبر/أيلول المنصرم، واستشهدت متأثرة بإصابتها في السابع والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول الجاري، وشُيّع جثمانها إلى مثواها الأخير في مزار الشهيدة دجلة في كوباني يوم الثلاثاء (29 أكتوبر/تشرين الأول).

■ أعلنت القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم)، مقتل نحو 35 من مرتزقة داعش، في غارات جوية نفذتها على مواقع تابعة للأخير في البادية السورية جنوب شرق البلاد. وقالت في بيان نشرته على حسابها في منصة إكس، إنها نفذت سلسلة غارات جوية على مواقع عسكرية لداعش، استهدفت العديد من المتزعمين البارزين فيه، وأن هذه الضربات ستُعيق قدرة داعش على التنظيم والتخطيط وتنفيذ الهجمات ضد المدنيين، أو ضد مصالح للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. وبلغت حصيلة القتلى خلال العمليات العسكرية ضمن البادية السورية وفقًا لتوثيقات المرصد السوري 576 قتيلًا منذ مطلع العام 2024.

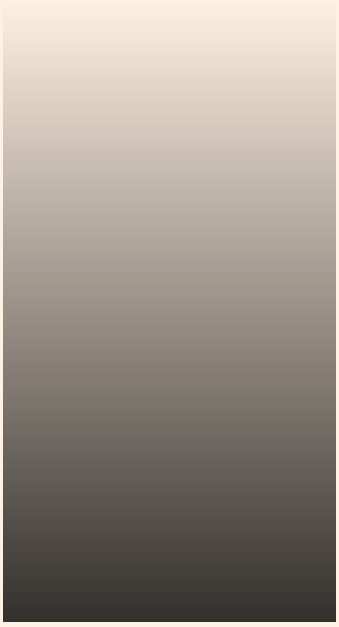

السياسة في أكتوبر

الإدارة الذاتية الديمقراطية تؤكد استمرارها على نهج المقاومة والنضال

أكدت الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، أن أهل كوباني وكذلك وحدات حماية الشعب والمرأة YPG/YPJ أبدوا مقاومة بطولية، وأسست لميراث تاريخي وحققت هذه المقاومة نتاجًا ثوريًا نوعيًا.

يصادف 1 نوفمبر/تشرين الثاني، اليوم العالمي لأجل كوباني، وبهذه المناسبة أصدرت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا بيانًا إلى الرأي العام،

جاء فيه: "شهدت مدينة كوباني هجومًا شرسًا من قبل مرتزقة داعش وداعميهم بهدف النيل منها ومن مقاومة أهلها عام 2014، كذلك تم استهداف مشروع أخوة الشعوب والإدارة الذاتية في ماهية الهجمات التي تمت على كوباني آنذاك.

أبدى أهل كوباني وكذلك وحدات حماية الشعب والمرأة YPG/YPJ مقاومة بطولية وأسست لميراث تاريخي وحققت هذه المقاومة نتاجًا ثوريًا نوعيًا لإدارة المجتمع ومقاومتها في سبيل التحرر والكرامة، فكسرت هذه المقاومة شوكة التنظيم وداعميه وتم إنهاء حلم بناء إمارة التطرف في المنطقة فكانت هذه المقاومة دعمًا ودفاعًا مباشرًا عن كل المنطقة والعالم، بمنع تطور الإرهاب وإفشال مشروع تطرف مهدد للمنطقة والعالم والإنسانية جمعاء.

كذلك ساهم في هذه المقاومة ودعمها أمميون، وكردستانيون والتف حولها العالم، فكان إعلان "1 تشرين الثاني اليوم العالمي لأجل كوباني" مسارًا تاريخيًا في دعم مقاومة الشعوب ضد التطرف ولأجل الكرامة، كذلك تحولت كوباني إلى رمز وطني يوحد كل المكونات والأطراف، حيث أصبح هذا اليوم ومن خلال هذا الدعم إصرارًا على قوة المجتمعات والتفافها حول بعضها البعض.

فرزندا منذر: إن كانت الدولة التركية جدية في ادعاءاتها فعليها إغلاق مركز التعذيب في إمرالي

قال فرزندا منذر، المتحدث الرسمي باسم مبادرة الحرية لعبدالله أوجلان في سوريا، يتوجب على الدولة التركية المضي خطوة في عمق هذه القضية إن كانت تريد بالفعل الحل الدائم وعلى المدى الطويل، مشيرًا، إلى إنه يجب اتخاذ خطوات شجاعة من أجل الحل.

ونوه «منذر» إلى تصريحات رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي الخاصة بالاعتراف بنظام التعذيب ودعوة القائد آبو، وقال: «ما الذي حصل الآن لبهجلي الذي كان يلقي كلمات كالنار ضد الكرد ويقول الآن يجب أن يأتي القائد آبو إلى البرلمان، ما الذي حصل حتى يتحدث عن الحوار والحل؟ الأصح إنه واضح، أولًا، المقاومة العظيمة الذي أبداها القائد آبو هو الذي أوصله لهذا المستوى وجعله يتحدث بهذه الطريقة، وثانيًا، النضال المستمر الذي يخوضه الشعب الكردي في الأجزاء الأربعة لكردستان وخارج البلاد، بلا شك هو نتيجة لمقاومة كريلا حرية كردستان الفريدة، بينما تضعف الدولة التركية تدريجيًا، وتصبح الأزمة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية أعمق يومًا بعد يوم ضمن الدولة التركية، ومن جهة أخرى تحدث تغييرات في الشرق الأوسط، يتم إعادة تصميم الشرق الأوسط، لذلك لا يمكن للدولة التركية أن يكون لها مكان في التوازنات الجديدة بالقضايا الداخلية، الأزمات والفوضى الداخلية ومعاداة الشعب الكردي، كما أن هناك الكثير من المخاطر أمامهم، ولهذا السبب ولأنه شعرت قليلاً بهذه الحقيقة أدلت بتصريحات كهذه، بالطبع يعلمون إن القائد آبو هو المخاطب الأول لهذه القضية، ولكن يجب الاعتراف بشكل صحيح بالقضية ولفظ اسمها الصحيح، وإن كان يريد حل دائم يجب أن تعتذر لكل انتهاكات حقوق الإنسان، المجازر والإنكار التي ارتكبتها بحق الشعب الكردي، وفتح الطريق أمام السياسية الديمقراطية للحركة الكردية، ويكون التعامل معها بهذه الطريقة وفق مصالح الجميع».

إحصائيات شهر أكتوبر/تشرين الأول... الهجمات على مقاطعة عفرين والشهباء

أسفرت هجمات جيش الاحتلال التركي ومرتزقته على مقاطعة عفرين والشهباء خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول، عن استشهاد 5 أشخاص وإصابة 9 مدنيين وعنصرين من قوات حكومة دمشق.

وأفاد البيان بقصف المحتلين لمدن وبلدات وقرى المقاطعة بـ 1667 قذيفة أوبيس، 714 قذيفة هاون، 826 طلقة قاذفة، وطلقة (SPG)، و3 صواريخ، 49 قذيفة دبابة، 21 مسيرّة مسلّحة و25 مسيّرة انتحارية.

والمناطق التي تعرّضت للاستهداف بحسب البيان هي: "قرى شيخ عيسى، بيلونية، تل جيجان، سموقة، خربكة، مديونة، دير قاد، عين دقنة، تل مضيق، زيوان، تل عنب، حربل، منغ، كفر نايا، مشيرفة، شعالة، نيربية، رادار، تل رفعت، خربة شعالة، كفر أنطون، أم الحوش التابعة للشهباء، وقرى مرعناز، ترندة، شوارغة، تات ماراش، تنب التابعة لمدينة شرا، وقرى مياسة، برج قاس، كلوتيه، كوندي مزن، عقيبة، دير جميل، صوغانكة، بينة وحرش صوغانكة التابعة لبلدة شيراوا».

وأشار البيان إلى قصف الطائرات المسيّرة لقرى مرعناز وشوارغة وكلوتي في الثامن من تشرين الأول المنصرم، وأسفر قصف قرية كلوتي عن إصابة مدنيين اثنين وتدمير جرافة.

وأفاد البيان بأنّ قصف الثاني والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول أسفر عن إصابة عنصرين من قوات حكومة دمشق، فيما أسفر القصف الذي تعرّضت له مدينة تل رفعت عن استشهاد 5 مدنيين، وإصابة 7 مصابين.

وأسماء الشهداء هي: إبراهيم محمد كولين شيخو (55 عاماً)، ملك شيار حمباشو (5 أعوام) جميلة خليل وقاس (32 عامًا)، محمد وقفي محمد (47 عامًا) ومحمد عبد الكريم سيدو (43 عامًا).

أمّا أسماء المصابين فهي: أحمد شيار حمباشو (10 عامًا)، علي شيار حمباشو (3 أعوام)، لافا إبراهيم شيخو (19 عامًا)، محمد بيرم (25 عامًا)، أحمد رفاعي (15 عامًا)، ساكنة محمد إسماعيل (55 عامًا) وأحمد عمر أحمد (63 عامًا).

أحزاب وتنظيمات سياسية يدعون الشعب للالتفاف حول مشروعهم الديمقراطي لدحرالاحتلال

أدان 34 حزبًا وتنظيمًا سياسيًا هجمات الدولة التركية على إقليم شمال وشرق سوريا، ودعوا عموم الشعب للالتفاف حول مشروعه الديمقراطي وقواته العسكرية.

وطالبت الأحزاب والتنظيمات السياسية في بيان لها، المجتمع الدولي والقوى العالمية بلجم العدوان التركي على إقليم شمال وشرق سوريا. وجاء في البيان:

«إن الدولة التركية المارقة تقوم بين الفينة والأخرى بالعدوان على إقليم شمال وشرق سوريا، وتدمر بنيته التحتية والخدمية وموارده الحياتية، في محاولات عديدة لضرب الإدارة الذاتية الديمقراطية واستقرارها وترحيل وتهجير أبنائها الذين ضحوا من أجل بناء حياة ديمقراطية في هذه البقعة المحررة في سوريا.

هذه الدولة، أي الدولة التركية، التي بنيت على جماجم الشعوب المقهورة في بدايات القرن المنصرم، تصر على إبادة هذه الشعوب في الجغرافيات المجاورة لها.

كما أن النظام التركي الفاشي يثأر من إقليم شمال وشرق سوريا، الذي حارب الإرهاب الداعشي المدعوم من تركيا، وخلص العالم من شروره بدعم من التحالف الدولي، فها هو، النظام التركي، يحاول زعزعة استقرار الإقليم لتهيئة الظروف لهروب إرهابيي داعش من سجون الإدارة الذاتية. وذلك لتهديد الأمن والسلم الدوليين مجدداً.

وطالبت الأحزاب والقوى الموقعة على البيان، التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بلجم آلة العدوان التركي الغاشمة، وفرض منطقة حظر جوي، ومجلس الأمن والأمم المتحدة بإصدار قرار ملزم بخروج دولة الاحتلال التركي من المناطق المحتلة وتجريمه على الجرائم التي قام بها، حيث إنها ترقى لجرائم حرب.

حسن كوجر: السبيل الوحيد لدحر هجمات الدولة التركية هو الوحدة

قال نائب الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا، حسن كوجر، إن السبيل الوحيد لدحر هجمات الدولة التركية هو الوحدة.

تشن دولة الاحتلال التركي هجماتها على مناطق شمال وشرق سوريا منذ مساء يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول الجاري؛ حيث قصفت المناطق المدنية الآهلة بالسكان، أفران، محطات الكهرباء والمياه، المدارس، المستشفيات، المصافي والمصانع، واستشهد 12 شخصًا وأصيب العشرات في الهجمات. وأشار كوجر إلى أن هجمات الدولة التركية ليست المرة الأولى، بل كانت تزيد وتوسع هجماتها في كل مرة، معتبرًا أن الهدف الأساسي من هذه الهجمات هو تهجير أهالي شمال وشرق سوريا، وقال: «يستهدف المناطق الاقتصادية ومحطات الكهرباء والأماكن التي تقدم الخدمات العامة مثل المخابز، ويسعى لتهجير الشعب وإحداث تغيير ديموغرافي في المنطقة، فيما تصر الدولة التركية على تدمير الشعب الكردي، في البداية تحدث عن السلام والحل، ثم بدأ بشن الهجمات، ليس لدى الدولة التركية أي سبب لهجماتها على شمال وشرق سوريا، لكن هذه هي ذهنيتها تجاه الكرد، فكل كردي هو إرهابي ويجب قتله، فهو يرى أن وجود الكرد، بغض النظر عن أي جزء من كردستان، يشكل خطرًا على نفسه، ويعتقد أنه بإبادة الكرد، سيمنعهم من الحصول على مكانة في الشرق الأوسط».

جنازة مهيبة لشهداء مجزرة السويدية

وُريت جثامين العمال السبعة الذين استشهدوا في قصف دولة الاحتلال التركي على محطة السويدية النفطية، الثرى في مزار الشهيد عقاب الأسود في مدينة تل كوجر.

احتشد الآلاف من أهالي مدن كركي لكي، وديرك، وجل آغا، وكوجرات، في مزار الشهيد عقاب الأسود، في مدينة تل كوجر، للمشاركة في مراسم تشييع جثامين 7 عمال استشهدوا، في محطة السويدية النفطية.

ففي ليلة 23 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، قصف جيش الاحتلال التركي محطة السويدية النفطية، ما أسفر عن استشهاد العمال في المحطة: (بشار العويد، وعصام صبيح، وعطا الله خضير، وفاضل الخدعان، والياس عيسى، ومحمود الحسين وميزر الحسين)، بالإضافة لجرح العشرات.

مراسم تشييع جثامين الشهداء السبعة

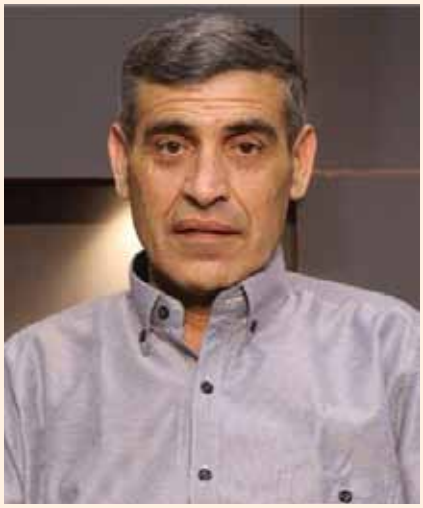

حسن كوجر

نظمت من قبل مجلس عوائل الشهداء في مدينة تل كوجر، بمشاركة الآلاف من أبناء المنطقة، والإدارة الذاتية الديمقراطية.

واستقبل المشاركون جثامين الشهداء بالهتافات التي تمجد الشهداء، وبدأت المراسم بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء، بعدها تحدث باسم مجلس عوائل الشهداء عكيد عبد المجيد، وقال: «نعزي أنفسنا وعوائل الشهداء، كما نعزي شعبنا المقاوم».

وأوضح عكيد عبد المجيد أن الدول الاستعمارية وعلى رأسها الدولة التركية التي لا تعترف بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الشعوب. هي دائما عدو الديمقراطية وأخوة الشعوب، وترتكب المجازر بحق الشعوب، وقال: «يجب علينا أن نناضل ونقف أمام هذه الهجمات الوحشية، وسوف نسير على خطا الشهداء ونرفع وتيرة النضال».

مجلس منبج العسكري يكشف حصيلة قصف الاحتلال التركي ومرتزقته على المقاطعة

قصف جيش الاحتلال التركي ومرتزقته 13 قرية في ريف مقاطعة منبج، بـ 8 صواريخ موجهة، و3 غارات جوية بالمسيرات، وعبر 3 مسيرات انتحارية.

نشر المركز الاعلامي لقوات مجلس منبج العسكري حصيلة هجمات الاحتلال التركي ومرتزقته على ريف منبج، عبر بيان.

جاء في بيان المركز الإعلامي «لا يزال الاحتلال التُركيّ ومرتزقته يواصلون عدوانهم على مختلف مناطق شمال وشرق سوريّا، عبر استهداف منشآت البُنية التَّحتيَّة والخدميَّة والقرى والمدن الآهلة بالسُكّان». وأشار البيان إلى «استخدام الاحتلال التركي جميع صنوف الأسلحة بما فيها الطيران الحربيّ والمُسيَّر، متسبّبًا في سقوط عشرات الشُهداء والجرحى جُلُّهم من المدنيّين وبينهم أطفال ونساء وكبار في السن».

ولفت البيان إلى استهداف الاحتلال التركي «13 قرية في أرياف منبج الشمالية والغربية والشمالية الشرقية باستخدام الصواريخ الموجهة 8 مرات، والطيران المسير 4 مرات والمسيرات الانتحارية 3 مرات».

ووفق البيان، أدى القصف على قرية البنية شمال شرق منبج إلى «تدمير كامل في أحد منازل سُكّان القرية، ولاستشهاد الطفلة فرح البرهو 11 عامًا، وإصابة كُلٍّ من الطفلين عبد الرَّحمن البرهو 13 عامًا، وسمير البرهو 8 أعوام».

ونوّه بيان المجلس العسكري لمنبج إسقاط مسيرتين انتحاريتين للاحتلال التركي خلال تلك الفترة، كما أكد على استمرارهم في التصدي والرد على جميع الهجمات.

وفد المبادرة السورية لحرية القائد عبد الله أوجلان يزور كركي لكي

في إطار فعاليات الحملة العالمية لحرية القائد عبد الله أوجلان، زار وفد من المبادرة مدينة كركي لكي، والتقى شخصيات التقت القائد، في أثناء وجوده بلبنان وسوريا، خلال أعوام التسعينيات، وذلك في مكتب حزب الاتحاد الديمقراطي بمدينة كركي لكي.

وخلال اللقاء، أشارت الشخصيات إلى صفات القائد: «كان يعرف ماذا تريد من خلال قراءته لنظراتك، وكذلك كان عالمًا وفيلسوفًا كبيرًا، يدخل القلب مباشرة».

وأضافت «الثورة التي أطلقها القائد أوجلان كانت ثورة تاريخية»، وأكدت أن: «النضال المشترك للشعوب سبيل لتحقيق حرية القائد الجسدية».

وأوضحت أن «دولة الاحتلال التركي تستمر بمؤامرتها وتعادي الشعب الكردي وجميع الشعوب، وأن القائد عبد الله أوجلان تحدث لهم عن ضرورة تنظيم الشعب والنضال».

ونوّهت أن القائد عبد الله أوجلان ركّز على دور المرأة الطليعي في تحرير كردستان، وأن نجاح الثورة يمر من تحرر المرأة، لأن المرأة هي القدوة في هذه الثورة. وشددت على «تصعيد وتيرة النضال لتحقيق حرية القائد عبد الله أوجلان الجسدية».

بدوره، قال عضو المبادرة سليمان أحمد عن المؤامرة الدولية التي حيكت ضد القائد عبد الله أوجلان، لكسر إرادة الشعوب: «منذ نحو 4 أعوام لم نتلقَّ أي خبر عن القائد عبد الله أوجلان، الذي تستمر المؤامرة الدولية بحقه؛ لأن فكره وفلسفته هما الحل الأنسب لقضايا الشرق الأوسط، وخصوصاً القضية الكردية،

كونفرانس المرأة الشابة

غير أن هذا لا يناسب الدول الرأسمالية، لذا ما تزال مستمرة في مؤامرتها.

نادين ماينزا تحذر من عودة «داعش» بسبب الهجمات التركية

زارت المسؤولة في وزارة الخارجية الأمريكية نادين ماينزا، الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا، وكان في استقبالها كل من الرئيسين المشتركين للإدارة الذاتية الديمقراطية حسين العثمان وأفين سويد ونوابهما، ليدخلوا في اجتماع مطول استمر ساعتين.

وعقدت الإدارة الذاتية برفقة المسؤولة في وزارة الخارجية الأمريكية مؤتمرًا صحفيًا، عقب الاجتماع لتوضيح أسباب الزيارة والنقاشات التي جرت خلال الاجتماع.

وأعربت نادين ماينزا عن سرورها بالعودة إلى مناطق الإدارة الذاتية وأضافت «من الواضح جدًا قرب هذه المناطق إلى قلبي.» وأبدت ماينزا فخرها بالتطورات التي حصلت في المنطقة، وأردفت: «من الصعب تصديق بأن المنطقة قبل سبع سنوات كانت محتلة من قبل مرتزقة داعش.»

وتابعت ماينزا «ولكن الشيء المهم أن الإدارة دعمت أهل المنطقة لتكوين إدارة محلية تتوفر بها الحرية الجيدة لاستقبال كافة الأديان في المنطقة ومن المبهر جداً تحول هذه المنطقة من عاصمة لمرتزقة داعش إلى عاصمة للإدارة الذاتية الديمقراطية وأستطيع التواجد هنا بينكم».

أشادت رئيسة الأمانة العامة لحرية الأديان الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية بالعمل الذي قامت به الإدارة الذاتية في مدينة الرقة، وقالت: «استطاعت الإدارة ملء الفراغ وتحقيق الأمان والاستقرار عبر تعيين أشخاص ذوي كفاءة عالية الذين لولاهم لما استطعت الوقوف بينكم ولا يوجد بالمطلق حكومات متكاملة ولكن ما فعلتموه أصبح مثالًا تستطيع الاستفادة منه الدول الثانية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية».

وفي ختام المؤتمر حثّت نادين ماينزا أعضاء الدول الخارجية والدول الأوربية والأمريكية على زيارة مناطق إقليم شمال وشرق سوريا وقالت: «عليهم أن يقوموا بأخذ وجهة نظر صحيحة عن المنطقة وعن مشروع الإدارة الذاتية».

كونفرانس المرأة الشابة في «الجزيرة» يختتم أعماله بجملة من المخرجات

عقد اتحاد المرأة الشابة في مقاطعة الجزيرة كونفرانسًا في إطار الحملة العالمية «الحرية الجسدية للقائد عبدالله أوجلان، الحل للقضية الكردية».

شارك في الكونفرانس الذي عقد يوم الإثنين (21 أكتوبر/تشرين الأول) الجاري، 90 مندوبةً عن مختلف تنظيمات المرأة الشابة في مقاطعة الجزيرة، بالإضافة إلى عضوات من مؤتمر ستار وممثلين عن مبادرة حرية القائد عبدالله أوجلان في شمال وشرق سوريا، ومؤسسات مدنية أخرى.

بدأت أعمال الكونفرانس بالوقوف دقيقة صمت تكريمًا واحترامًا لأرواح الشهداء، ثم ألقيت كلمة من جانب عضو مبادرة الحرية للقائد عبدالله أوجلان في شمال وشرق سوريا المحامي رومند خلف.

تطرق رومند خلف في كلمته إلى أهداف حملة «الحرية الجسدية للقائد عبدالله أوجلان»، كما شرع في إيفاد الحاضرين بنشاطات الحملة والتأثيرات التي تركتها حتى الآن. بدورها ألقت عضوة اتحاد المرأة الشابة وديوان الكونفرانس سوريا ز سمو ألفت كلمة، رحبت فيها بالحضور، ثم فتحت باب النقاش حول موضوع «المؤامرة الدولية» التي طالت القائد عبدالله أوجلان، وموضوع «أزمة الشرق الأوسط والحلول».

بعد النقاشات، استمع الحضور إلى عرض مصور تحدث عن توجيهات القائد عبدالله أوجلان بخصوص أزمات الشرق الأوسط والحلول المناسبة لها.

استمرت أعمال الكونفرانس بعد ذلك، بإلقاء كلمة من قبل عضوة منسقية مؤتمر ستار شيراز حمو، تحدثت في بدايتها عن المؤامرة الدولية التي طالت القائد عبدالله أوجلان، ثم تطرقت إلى اتفاقية «سايكس – بيكو» وكيفية تقسيم كردستان من قبل الدول الاستعمارية خلال القرن الماضي، ودعم الأنظمة السلطوية القومية في التحكم بالمناطق الكردستانية.

العدد 13
السنة الثانية
ربيع الآخر 1446هـ
أكتوبر/تشرين الأول 2024م

كردستان

ملحق يصدر مع مجلة شؤون إيرانية

مركز الخليج للدراسات الإيرانية
Alkhalej Center for Iranian Studies
www.alkhalej.net

موضوع الغلاف (ص8)

مساء

طرح سياسي تركي متطرف حليف للرئيس أردوغان، تحت قبة البرلمان، مؤخرًا، مبادرة سلام ومصالحة مع الكرد، فاجأت الكثير من المراقبين والمحللين السياسيين، لكونها صادرة من نائب معاد للكرد، وسبق له أن وصف نوابهم في تصريحات علنية بـ «الإرهابيين»!

قال النائب دولت بهشلي: "نحن الأتراك نريد أن نتصالح مع الأكراد، وأن الأكراد جزء مهم في نسيج المجتمع التركي، ونريد أن نكون إخوة ونتشارك ونتعاون في ازدهار بلدنا وتطويرها، ونقف معًا ضد كل محاولات تفرقة صفوف شعبنا ووطننا، ونقف معًا ضد الإرهاب والإرهابيين بكل الوسائل وبكل قوتنا. نبني علاقة أخوة وصداقة بيننا ونتوقف عن القتال الداخلي فيما بيننا، ونعيش بسلام ووئام».

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، هو: هل أصبح الأتراك القوميون الفاشيون، الملطخة أياديهم بدماء ملايين الأبرياء من الكرد والأرمن، بين ليلة وضحاها، ملائكة يريدون أن يغفر لهم الله ذنوبهم وينادون بدولة كردية مستقلة، والسلام، والعيش معًا كإخوة؟ هل يرغبون بإطلاق سراح القائد أوجلان من سجنه في إمرالي بعد 25 سنة، منذ عام 1999، ويعلنون وقف إطلاق النار بين الأتراك والكرد، ويبنوا معًا تركيا جديدة، بعيدًا عن الحروب والقتال وسفك الدماء؟

هذا هو السؤال الصعب، والمصيري في وقت معًا، لأنه - ببساطة- سؤال المستقبل!

وأيًا كان الأمر، فإن على الكرد أن يعلنوا موقفًا إيجابيًا من المبادرة، ولكن بحذر شديد وعقول مفتوحة. وعليهم أن يسجلوا كل مطالبهم المشروعة والديمقراطية المغتصبة من قبل الحكومات التركية المتعاقبة منذ سنة 1923 حتى هذه اللحظة.

ويجب عليهم أولًا أن يعرفوا: هل هذه المبادرة للسلام والمصالحة التركية صادقة وحقيقية؟ أم فقط للمزايدة السياسية الداخلية بين الأحزاب التركية؟ أم مبادرة سياسية تكتيكية وغير صادقة لخداع الكرد؟ أم خوفًا وحذرًا من التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة بأسرها؟ أم للتهرب من فشل أردوغان وحزبه الحاكم سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا خلال 22 سنة من حكمهم الجائر؟ وعشرات الأسئلة الأخرى.

لا أحد، لا الكرد ولا الأتراك، يريد أن يستمر هذا النزع الدامي طويل الأمد. وليس هناك من يرفض يد السلام الممدودة، خصوصًا في إقليم مضطرب مثل الشرق الأوسط، فقد حان الوقت لكي تعيش شعوب هذه المنطقة في سلام، مبني على أساس سليم.

المحرر

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

حوار مع بردان أوزتورك (ص31)

ملف العدد

5 أعوام من «الحرب التركية» ضد كُرد سوريا.....10
ماذا وراء «مبادرة السلام» التركية تجاه الكُرد؟.....21
كيف أفشل «العثمانيون الجدد» مساعي السلام التركي-الكردي؟.....27

تقارير

القضية الكردية تبحث عن «الحل الضائع».....43

ثقافة

أدب الأطفال الكردي... «حائط صد» ثقافي.....47

تقرير بالصور

بالصور... آثار الهجمات التركية على شمال شرق سوريا خلال النصف الأول من عام 2024.....50

مقال

المرأة وأزمة الديمقراطية الأمريكية.....54

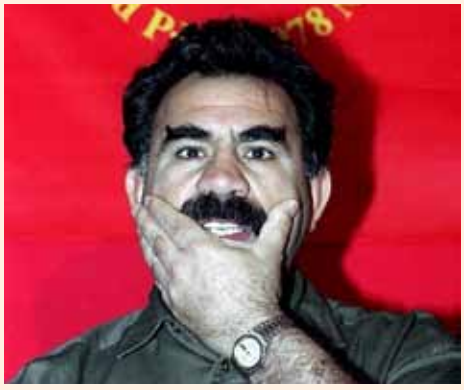

«رسالة أوجلان» تقدّم مفتاح حل القضية الكردية (ص24)

«المسار الديمقراطي»... نحو سوريا تتسع للجميع (ص39)

المراسلات: البريد الإلكتروني (التحرير): e-mail : alkhalejnet@gmail.com
الاشتراكات: 25 دولارًا أمريكيًا - باقي دول العالم: 50 دولار أمريكي.
حوالات الاشتراك باسم رئيس المركز: sherif5566@gmail.com

ثمن النسخة: مصر 30 جنيه مصري- السعودية 15 ريالاً – الكويت 1,5دينار – الإمارات 15 درهماً – مملكة البحرين 1,5 دينار – سلطنة عُمان 1,5 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 2,5 دينار – الجزائر 300 دينار – المغرب 30 درهمًا – تونس 5 دنانير – فلسطين 5 دولارات.
Austria,France,Germany and Italy: EURO 6 – United Kingdom £3 – USA $5.

كاريكاتير

أردوغان يسبح في بحر من دماء السوريين والكرد

روح جديدة... في عامنا الثاني

لماذا صدرت «كردستان» من القاهرة؟

في 22 أبريل/نيسان 1898 انطلقت من مصر أول صحيفة كردية في التاريخ باسم «كردستان»، على أيدي القيادي الكردي الشهير مقداد مدحت بدرخان، العضو البارز في «جمعية صعود كردستان». وخلال أربعة أعوام من الصدور المتقطع، أصبحت الصحيفة هي صوت الكرد الذين لا صوت لهم في المحافل السياسية المصرية والعربية والدولية، حيث صدر منها 31 عددًا في القاهرة وجنيف ولندن.

وكما شهدت القاهرة قبل 126 عامًا إصدار أول صحيفة كردية، على أيدي آل بدرخان، صدرت من العاصمة المصرية أيضًا مجلة «كردستان» قبل عام من الآن. وها هي المجلة تُكمل عامها الأول، وتشق طريقها بقوة واقتدار وروح جديدة، وسط احتفاء كبير من المختصين والمهتمين بالشأن الكردي والعربي والشرق أوسطي عمومًا.

صدرت «كردستان» عن مركز الخليج للدراسات الإيرانية، لا لكي تكون صوتًا للكرد فحسب، بل أن تصبح صوتًا لكل المقهورين في الشرق الأوسط، والعالم أجمع.

وكانت المجلة، وما تزال، مطبوعة جديدة وفريدة من نوعها في الإعلام العربي المعاصر، مهمتها هي دعم الشعوب المقهورة الساعية للحرية والاستقلال، وبيان الوجه الحقيقي المضيء للقضية الكردية، التي لا يعرف القارئ العربي عنها الكثير، رغم التاريخ الحضاري العريق المشترك للعرب والكرد، الذين عاشوا جنبًا إلى جنب في وئام وسلام على مر التاريخ.

ونجحت المطبوعة خلال أعدادها الإثنيّ عشرة الماضية، وعبر جهود فريق المحررين والباحثين العاملين فيها، في وضع القضية الكردية ضمن دائرة اهتمام الرأي العام العربي، خصوصًا في هذه الفترة الحرجة من تاريخ المنطقة، حيث تعصف التطورات الجيوسياسية الحاصلة منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول العام الماضي، بأوضاع دول المنطقة، وتتشكل علاقات شرق أوسطية جديدة، ربما تصب في مصلحة حل الكثير من قضايا المنطقة التي طال أمد حلها أكثر من 70 عامًا، وعلى رأسها القضيتيّن الفلسطينية والكردية.

عدالة القضية الكردية

في ظل هذه الظروف، كان لابد من وجود نافذة إعلامية لمتابعة الأحداث والتطورات اليومية المتلاحقة في أصقاع الشرق الأوسط، للإسهام مع غيرها من المطبوعات والمواقع الإلكترونية الأخرى، في تعريف الجمهور العربي بأهمية القضية الكردية، والتأكيد على عدالة هذه القضية، وأهمية حلّها، لكي يعم السلام والأمن الإقليم المضطرب برمته.

ولا جدال أن القضية الكردية لا تحظى بالاهتمام الكافي من وسائل الإعلام العربية، رغم أن الكرد والعرب كانوا على الدوام في خندق واحد، يحاربون من أجل قضاياهم العادلة، بل زد على أن مقاتلين كردًا حاربوا جيش الاحتلال الإسرائيلي كتفًا بكتف، إلى جنب مع المقاومة الفلسطينية في لبنان عام 1982، وسقط منهم شهداء في سبيل فلسطين، قضية العرب الأولى، ومع ذلك يُتهم بعض الكرد الآن بالتعاون مع (إسرائيل)!

ولا يمكن إخفاء مثل هذا التقصير. كما لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرئة الإعلام العربي من تقصيره في تغطية الشأن الكُردي، بل إساءته لهذه القضية أحيانًا، وتناوله على أسس غير مهنية، والانحياز إلى عكس مصلحة الكرد.

وبينما كانت «كردستان» منذ صدورها في موقع الحدث دائمًا، ترصد كل كبيرة وصغيرة تخص الشأن الكردي خصوصًا على جبهة العدوان التركي المستمر، لم تُكلف وسائل الإعلام العربية نفسها لكي تغطي أي حدث يخص الكرد على أسس مهنية محايدة وصحيحة. ولم تثقل كاهلها بأن ترسل مندوبيها إلى أماكن اشتعال القضية الكردية، لنقل الأحداث على لسان أصحابها لا على لسان أعدائها.

من هنا، كان لابد من مطبوعة ناطقة بلغة الضاد، وموجهة بالأساس إلى القارئ العربي، تُعيد ضخ الدماء في شرايين هذه العلاقة التاريخية الفريدة بين الكرد وجيرانهم العرب، لكي يعلم الجميع أنهم جيران للأبد، همهم ومصيرهم واحد، أو بالتعبير الكلاسيكي كلهم في «الهم شرق»!

لم تتعامل المجلة، منذ البداية، مع القضية الكردية على أنها شأن يخص قومية كبرى من قوميات المنطقة فقط، بل باعتبارها كما ورد في افتتاحية العدد الأول: «قضية دولية موضوعيًا، بسبب توزعها بين بلدان عدة، اختلفت في تحالفاتها الدولية منذ تكونها. وإن أي تحريك للملف الكردي في إحدى هذه البلدان منفردة كانت له على الدوام ردود أفعال من أربعة بلدان، ومن الدول المتحالفة مع البلدان الأربعة، بشكل غير مباشر، مما جعلها ساحة تنافس دولي دائمًا».

بهذا المعنى، فإن القضية الكردية واحدة

«كردستان» صدرت لا لكي تكون صوتًا للكرد فحسب... بل صوت لكل المقهورين في الشرق الأوسط والعالم

من أهم القضايا الدولية المعاصرة، فقد تعرّض الشعبُ الكردي خلال سنوات طويلة لأشرس وأوسع الحملات ضد تطلعاتهِ، وكان الكرد دائمًا ضحيةً للتوافقات الدولية، ومصالحهم تصطدم دائمًا بمطامع الدول الإقليمية الكبرى.

حرب «الإبادة الثقافية»

مع انطلاق الثورة السورية عام 2011 وظهور تجربة «الإدارة الذاتية» في شمال سوريا لاحقًا، وما حققته من مكتسبات كبرى للكرد والعرب في المنطقة، برزت الحاجة إلى تطوير حراك إعلامي كردي ناطق باللغتيّن الكردية والعربية، من شأنه أن يواكب الثورة ويكون لسان حالها، بالإضافة إلى تعبئة الجماهير وتأهيلها لأداء مسؤولياتها التاريخية في هذه المرحلة من تاريخ الشرق الأوسط.

ولم تنحصر ضرورات وجود إعلام كردي بديل في هذا المجال فقط، بل تعدت ذلك لتصبح ضرورة حتمية لعدة أسباب، من أهمها أن أطرافًا دولية وإقليمية تدخلت بشكل سافر في الوضع السوري لتنفيذ أجنداتها الخاصة، واستنفرت في سبيل ذلك آلة إعلامية ضخمة استطاعت إلى حد كبير التحكم بمسار الثورة، والأهم من ذلك إن بعض هذه الأطراف تعادي أي تحول ديمقراطي حقيقي في سوريا، كما أنها تعادي القضية الكردية والشعب الكردي بشكل عام.

وبالفعل، تخوض القوى المحتلة لأراضي كردستان، وبشكل خاص الدولتين التركية والإيرانية حربًا خاصة متواصلة عبر وسائل الإعلام ضد الشعب الكردي. وهي حرب تهدف إلى «الإبادة الثقافية» والقضاء على الهوية الكردية. حيث إن المئات من القنوات التلفزيونية ووكالات الأنباء ومحطات الإذاعة والصحف، ومؤخرًا وسائل التواصل الاجتماعي، تعمل منذ سنوات - ليل نهار- من أجل إبعاد الشعب الكردي عن حقيقته الناصعة.

وفي المقابل، تشكّل وسائل الإعلام الكردية الناطقة بالعربية مثل «كردستان» مع نظيراتها باللغة الأم، صوت المقاومة الهادر التي يبديه الكرد، خصوصًا ضحايا الاحتلال التركي لأجزاء من سوريا والعراق، ضد مختلف الهجمات التي تشنها المجموعات المرتزقة على المنطقة. وقد لعبت وسائل الإعلام الكردية هذه دورًا لا يستهان به في هذا المجال العام، من خلال إيصال صوت المقاومة إلى جميع أرجاء العالم.

وعلى الرغم من أن الشعب الكردي سبق العديد من شعوب الشرق الأوسط في أولى خطواته نحو الإعلام، قبل 126 عامًا كما أسلفنا، إلا أنه لم يتمكن - بعد- من إيصال الإعلام إلى مستوى يمكنه من التصدي للهجمات التي يتعرض لها. ونتمنى أن تكون «كردستان» خطوة في هذا السبيل، ونافذة مفتوحة للجميع، للتعرف على الشأن الكردي، وإدارة النقاش حوله، من أجل وضع حل نهائي عادل للقضية الكردية عاجلًا أو آجلًا.

كردستان

منذ انطلاق عملية «نبع السلام»

5 أعوام من «الحرب التركية» ضد كُرد سوريا

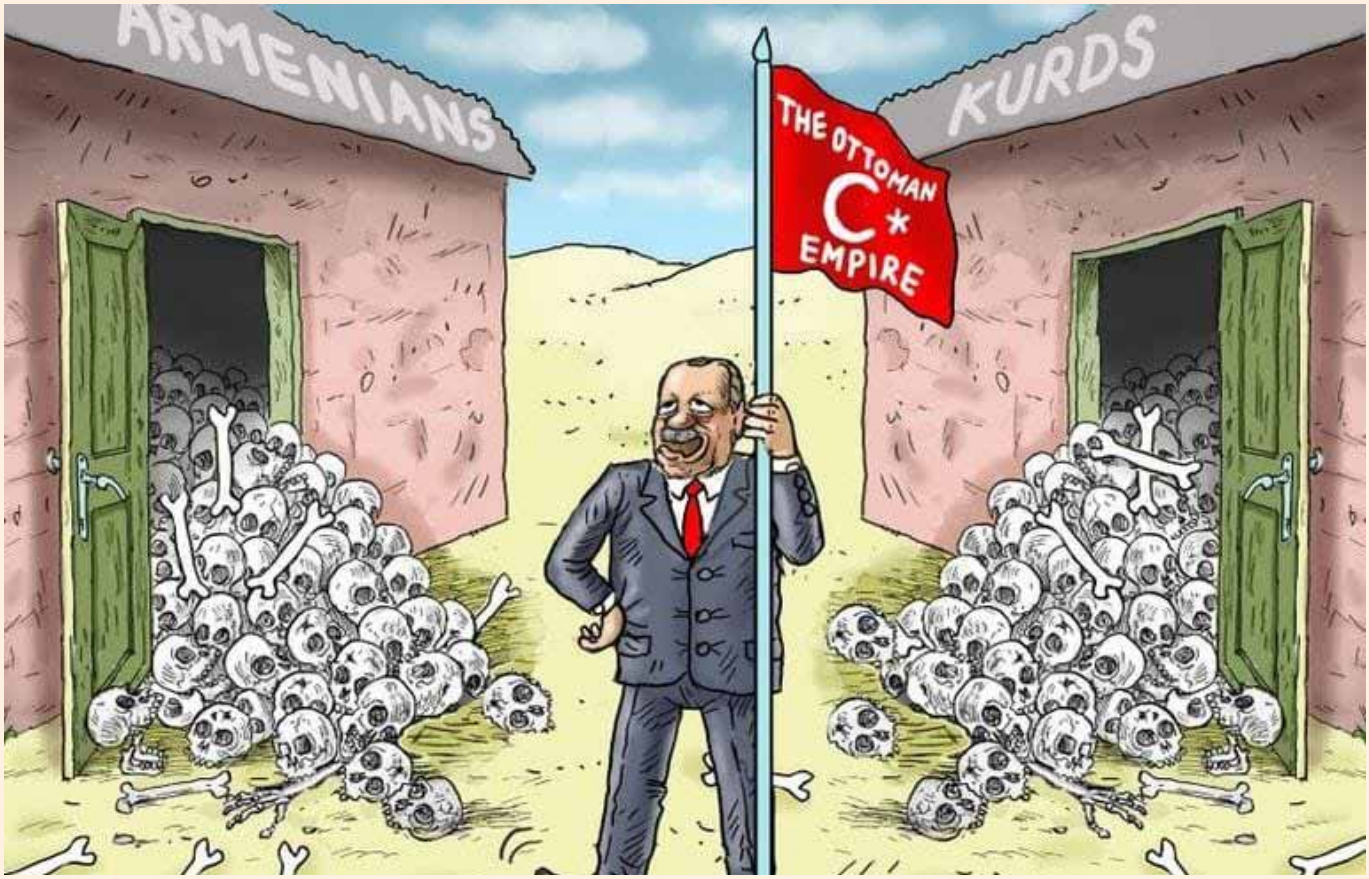

الدولة التركية وحروب الإبادة ضد الكرد والأرمن

إسراء حبيب

في التاسع من أكتوبر/تشرين الأول عام 2019، أعلنت وزارة الدفاع التركية أن القوات المسلحة التركية ومسلحي ما يُسمى «الجيش الوطني السوري» التابع لأنقرة، بدأوا هجومًا بريًا واسع النطاق مدعومًا بقصف جوي، ضد مناطق سكنى الكرد والعرب في شمالي سوريا، شرق نهر الفرات، ضمن إطار ما سمّته تركيا وقتها «عملية نبع السلام».

وقال المسؤولون الأتراك، في حينه، إن العملية تهدف إلى إنشاء «منطقة آمنة»، تمتد من نهر الفرات غربًا حتى «المالكية» في أقصى شمال شرقي سوريا، عند مثلث الحدود التركية-العراقية، بعمق يتراوح بين 30 و40 كيلومترًا، وعلى امتداد يقدر بنحو 460 كم من التراب السوري المستباح.

من جهته، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن هدف العملية هو إزالة ما وصفه بـ «الممر الإرهابي» الذي يحاولون إقامته جنوب بلادنا وإحلال السلام في المنطقة. وأضاف أنه «بفضل المنطقة الآمنة التي سنقيمها سنضمن عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم».

وانطلقت العملية العسكرية، بعد انسحاب أمريكي من الحدود السورية - التركية بقرار من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وتسببت في فقدان «قوات سوريا الديمقراطية» مناطق عدة كانت تخضع لسيطرتها، كما تسببت في تغيير خريطة الصراع في مناطق شمال وشمال شرقي سوريا.

ومنذ ذلك التاريخ، حتى الآن، ارتكب الجيش التركي والميليشيات السورية التابعة له على مدار 5 سنوات، جرائم مروّعة في حق الكرد السوريين، بعد احتلالهم أجزاء واسعة من شمال شرق سوريا. وقُتل خلال العمليات العسكرية المستمرة آلاف المدنيين الكرد، معظمهم من النساء والأطفال، وأُصيب الآلاف غيرهم من السكان، أمام أعين العالم أجمع.

العدوان العسكري المستمر منذ عام 2019 أسقط آلاف الشهداء من الكرد والعرب معظمهم نساء وأطفال

أحد عناصر فرقة السلطان سليمان شاه، إحدى فصائل الجيش الوطني السوري، يحمل العلم التركي أثناء مشاركته في تدريب عسكري بعفرين، سوريا (رويترز)

«جرائم حرب» بالجملة

في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019، اتهمت «منظمة العفو الدولية» القوات التركية والفصائل السورية الموالية لها بارتكاب «جرائم حرب»، في هجومها ضد المقاتلين الكرد في شمال شرق سوريا.

وذكرت المنظمة في تقرير أن «القوات التركية وتحالف المجموعات المسلحة المدعومة من قبلها، أظهرت تجاهلاً مُخزيًا لحياة المدنيين، عبر انتهاكات جدية وجرائم حرب بينها عمليات قتل بإجراءات موجزة وهجمات أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين».

وقالت «العفو الدولية» في بيان لها، إن القوات العسكرية التركية، وتحالف الجماعات المسلحة السورية المدعومة من تركيا، قد أبدت ازدراءً مشينًا لحياة المدنيين؛ حيث ارتكبت انتهاكات جسيمة وجرائم حرب، بما في ذلك القتل العمد، والهجمات غير القانونية التي قتلت وجرحت مدنيين؛ وذلك خلال الهجوم على شمال شرق سوريا.

وجمعت المنظمة إفادات 17 شخصًا من الشهود في الفترة بين 12 و16 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، من بينهم العاملون في المجال الطبي وعمال الإنقاذ، والمدنيون النازحون، والصحافيون، والعاملون في المجال الإنساني المحلي والدولي، بالإضافة إلى تحليل مقاطع الفيديو والتحقق منها، والاطلاع على التقارير الطبية وغيرها من الوثائق.

وكشفت المعلومات، التي تم جمعها، عن أدلة دامغة على الهجمات العشوائية في المناطق السكنية، بما في ذلك الهجمات على منزل ومخبز ومدرسة، نفذتها تركيا والجماعات المسلحة السورية المتحالفة معها.

كما كشفت تفاصيل مروعة عن ارتكاب عملية إعدام ميداني، بصورة وحشية، لناشطة سياسيّة سورية كردية بارزة، هي هيفرين خلف، على أيدي أفراد من جماعة أحرار الشرقية، وهي جزء من الجيش الوطني السوري، وهو تحالف من الجماعات المسلحة السورية المجهزة والمدعومة من قبل تركيا.

وقال كومي نايدو، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية: «لقد أدى الهجوم العسكري التركي على شمال شرق سوريا إلى تدمير حياة المدنيين السوريين الذين أجبروا مرة أخرى على الفرار من ديارهم، والعيش في خوف دائم من القصف العشوائي وعمليات الاختطاف، وأعمال القتل الميداني. إن القوات العسكرية التركية وحلفائها أبدوا ازدراء صارخًا لأرواح المدنيين، وشنوا هجمات مميتة غير مشروعة في المناطق السكنية قتلت وجرحت مدنيين».

وفي حادث منفصل، وقع في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وفقًا لمراقبين دوليين مستقلين، أصابت غارة جوية تركية على أحد الأسواق قافلةً مدنية شملت عدة صحافيين مسافرين بين القامشلي ورأس العين. ووفقًا للهلال الأحمر الكردي، قتل في الحادث ستة مدنيين، بينهم صحافي، وأصيب 59 شخصًا.

ووصفه صحافي، كان حاضرًا في الموقع وشهد الهجوم، بأنه «مجزرة بأتم معنى الكلمة». وقال إن القافلة كانت تتألف من حوالي 400 مركبة مدنية، وأنه لم يكن هناك مقاتلون، بل بضعة حراس مسلحين يحمون القافلة.

وتأكدت «منظمة العفو الدولية» من إفادات الشهود، وتحققت من لقطات الفيديو، واطلعت على تقرير طبي لإلقاء الضوء على كيف تم نصب كمين لهيفرين خلف، وهي ناشطة سياسية كردية وأمين عام حزب المستقبل السوري السياسي، في 12 أكتوبر/ تشرين الأول على الطريق السريع الدولي الذي يربط الرقة بالقامشلي. فقد تم جرها من سيارتها، وتعرضت للضرب والقتل بالرصاص دون شفقة على أيدي مقاتلين من أحرار الشرقية. كما قتلوا حراسها الشخصيين قتلًا فوريًا.

وفي نفس اليوم والموقع، أسر مقاتلو ما

«المرصد السوري» سجّل نزوح 300 ألف مدني قسريًا بعد عام واحد فقط من انطلاق «نبع السلام»

أطفال وسكان في سري كانيه (رأس العين) يستجوبهم أحد عناصر الفصائل المسلحة الموالية لتركيا (فرانس برس)

يُسمى «أحرار الشرقية» اثنين، على الأقل، من المقاتلين الكرد ثم قتلوهما. كما اختطفوا رجلين مدنيين، يعمل كلاهما مع منظمة طبية محلية، وكانا ينقلان الدواء وقت القبض عليهما. وأكد أفراد أسرة الرجلين لمنظمة العفو الدولية أن مكان وجودهما ظل مجهولًا. وقد تحققت منظمة العفو الدولية من وقت وتاريخ تسجيلات الفيديو التي تبين تنفيذ عمليات القتل والاختطاف، دون محاكمة للمدنيين، بعد ظهر يوم 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

وقالت صديقة هيفرين خلف، إنها عندما حاولت الاتصال بهاتف هيفرين، أجاب رجل عرف نفسه بأنه مقاتل معارض سوري مسلح. وأخبرها، متحدثًا بالعربية: «أنتم الأكراد خونة، جميعكم نشطاء في حزب العمال الكردستاني»، وأبلغها أن «هيفرين» قد قُتلت.

ومن جانبهم، قال عمال إغاثة محليون ودوليون، إن انسحاب الولايات المتحدة من شمال شرق سوريا، والهجوم العسكري التركي، وانضمام الحكومة السورية إلى المعركة، كان مزيجًا لأسوأ ما يمكن أن يحدث كله في آن واحد.

كارثة إنسانية مروّعة

واستمرت الجرائم التركية، ففي تقرير له صدر في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2020، بمناسبة مرور عام على بدء العدوان التركي، أكد «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، أن العملية العسكرية التركية تسببت في «كارثة إنسانية مروّعة» تضاف إلى سلسلة أزمات السوريين التي يعانون منها منذ 10 سنوات، فقد تجاوز عدد النازحين نتيجة تلك العملية العسكرية 300 ألف مدني، نزحوا من بلداتهم ومدنهم وقراهم في «تل أبيض ورأس العين والدرباسية وعين العرب وعين عيسى» ومناطق أخرى شرق الفرات عند الشريط الحدودي مع تركيا، وسط أوضاع إنسانية صعبة تعيشها المنطقة من التصاعد الكبير في أعداد النازحين ووجهتهم.

ووفق التقرير، لم تتوقف تداعيات العدوان التركي عند حد النزوح، بل تسبب في سقوط عدد من القتلى دون تفريق بين هو مدني ومن هو غير مدني، فقد بلغ عدد الشهداء المدنيين الذين سقطوا خلال عام واحد منذ انطلاق العملية العسكرية التركية 146 كان من بينهم 7 سيدات و4 أطفال، فيما بلغ تعداد الشهداء في صفوف «قوات سوريا الديمقراطية» والمجالس العسكرية وقوى الأمن الداخلي، جراء قصف جوي وبري تركي واشتباكات مع القوات التركية والفصائل الموالية لها أكثر من 510، شهداء، وإصابة آخرين جراء استهداف صاروخي نفذته القوات التركية والفصائل الموالية لها.

وعلى مستوى التعامل الداخلي، شهدت المناطق التي خضعت لسيطرة فصائل «نبع السلام» انتهاكات واسعة، شملت سرقة المنازل، مرورًا باختطاف المواطنين لطلب مبالغ مالية للإفراج عنهم، وصولًا إلى ارتكاب أبشع أنواع التعذيب بحق السوريين بحجة التعامل مع الإدارة الذاتية التي كانت تحكم المنطقة سابقًا.

أكثر من 120 مفقود نتيجة نبع السلام دون مصير معلوم (تآزر)

وقامت شاحنات تابعة للفصائل الموالية لتركيا بنقل المواد المسروقة من منازل الأهالي، كالحطب ومواد علفية في قرى ريحانة وقاسمية وقاسمية أزيزا وقاسمية شرابيين وقاسمية سمعيلة إلى مدينة رأس العين.

كما شنت فصائل «الجيش الوطني السوري» حملات مداهمة واعتقالات في قرى أسدية وأسدية شرقية وسفح وسلام عليك وتل خنزير ودهماء ضمن مناطق «نبع السلام»، إضافة إلى مصادرة هواتف جوالة من المواطنين بحجة أنها تُستخدم للتواصل مع «قسد». وعمدت تلك الفصائل إلى مداهمة المنازل في قرية قاطوف في ريف رأس العين (سري كانييه) الجنوبي ضمن مناطق «نبع السلام» بريف الحسكة، واعتقال 5 شبان بتهمة التعامل والتخابر مع «قسد».

ومن بين الانتهاكات أيضًا، كان إجبار مسلحي «فرقة الحمزات» الموالية لأنقرة أصحاب عدد من المحال التجارية على إغلاقها تحت تهديد السلاح، في مدينة رأس العين، وذلك بعد قيامهم بتوزيع منشورات ورقية في المدينة تطالب بالإضراب ضد المجلس المحلي في المدينة. وحاولت «فرقة الحمزات» إجبار أهالي «رأس العين» على الخروج بمظاهرات ضد المجلس المدني في مدينة «رأس العين» بسبب رفض المجلس لهيمنة شقيق «فرقة الحمزات» على المعبر الحدودي مع تركيا.

وتفرض الفصائل الموالية لتركيا إتاوات على المواطنين المارين على حواجزها، حيث فرض حاجز قوس بلدة تل حلف التابع لفرقة الحمزة مبالغ تصل إلى 3 آلاف ليرة سورية، على السيارات والدراجات النارية المارة من وإلى مدينة رأس العين. كما يهددون المارة باستهدافهم بالرصاص الحي وسجنهم بتهمة التعامل مع (قسد)، لإجبارهم على الدفع»، إضافة إلى «تصدير القمح من مناطق (نبع السلام) إلى أنقرة تحت غطاء شرائه من قبل مؤسسة الحبوب التركية بالليرة التركية عبر بوابة تل أبيض الحدودي مع تركيا، حيث تتجمع عشرات الشاحنات وآلاف الأطنان قرب المعبر، تمهيدًا لنقلها إلى تركيا». كما استحوذت الفصائل الموالية لتركيا على المحاصيل الزراعية للأهالي في مناطق «نبع السلام» في ريفي رأس العين وتل أبيض.

وفي محاولة للضغط على السكان، تعمدت القوات التركية إيقاف محطة علوك التي تغذي مدينة الحسكة عن العمل لأكثر من 25 يومًا، ما تسبب في استياء شعبي واسع بسبب انقطاع مياه الشرب عنها.

وكانت هذه هي المرة الثامنة التي تُقطع فيها المياه عن المنطقة عمدا، بعد أن أوقفت القوات التركية عمل مضخة مياه الشرب في علوك، التي تغذي تلك المناطق بشكل كامل منذ بداية شهر أغسطس/آب 2020 بحجة الصيانة، كما طلبت القوات التركية زيادة في القدرة الكهربائية لتغذية مناطق «نبع السلام» بالطاقة الكهربائية، الأمر الذي رفضته «الإدارة

مرتزقة «الجيش الوطني السوري» يرتكبون جرائم قتل وخطف واغتصاب وتهجير ضد السكان الكرد

العملية التركية نبع السلام.. مأساة مستمرة في سري كانيه (رأس العين) و كري سبي (تل أبيض)

الذاتية»، ما أدى بدوره إلى انقطاع مياه الشرب بشكل كامل.

وواصلت أنقرة عملية التغيير الديموغرافي ضمن المناطق التي بسطت سيطرتها عليها شمال سوريا خلال عملية «نبع السلام»، حيث جرى توطين عدد كبير في مدينة رأس العين (سري كانييه)، غالبيتهم من محافظة إدلب.

وعمدت الفصائل الموالية لأنقرة، بقوة السلاح، إلى إجبار من بقي في المناطق التي سيطروا عليها في الشمال السوري للرحيل وعدم السماح لأهالي المناطق بالعودة.

أرض بلا سكان

انتهجت قوات الاحتلال التركي سياسة مفادها احتلال الأرض دون سكانها، وهي سياسة كشف عنها أردوغان في أكثر من مناسبة، مطالبًا سكان المناطق الشمالية من الكرد بمغادرتها، وأنه سيقوم بتوطين من 2 إلى 3 مليون من العرب الموالين لها ونقلهم للسكن فيها من تركيا.

ويقول المراقبون إن تركيا تعتمد سياسة متعمدة في تهجير السكان عن منازلهم، والتي تصنف كـ «جريمة حرب» في القانون الدولي، حيث رفضت السماح للعوائل التي هجرت قسرًا من عفرين والباب وجرابلس وتل أبيض ومن رأس العين بالعودة إليها والعدد القليل جدًا من الذين عادوا جرى اعتقالهم.

وفي كل هجمة تشنها تركيا، يتعمد الجيش التركي قصف المساجد التي تمثل مراكز إيواء للنازحين، والأخطر وقصف المستشفيات واستهداف الطواقم الطبية، في الوقت الذي يكون فيه العبء الأكبر على القطاع الصحي، الذي يتحمل فوق طاقته وقدرته المحدودة في الأساس، بسبب استقبال مئات الشهداء وآلاف الجرحى.

وواصلت المشافي الطبية تقديم خدماتها وسط انقطاع للتيار الكهربائي عن منطقة الإدارة الذاتية المحاصر. وناشدت الطواقم الطبية والمستشفيات في الحسكة وديريك وكوباني وعين عيسى المجتمع الدولي التحرك العاجل للجم العدوان على مراكز العلاج ومركبات وطواقم الإسعاف، حيث يتعمد الجيش التركي قصف المستشفيات وسيارات الإسعاف وقتل وإصابة الطواقم، ما يعد خرقًا كبيرًا وواضحًا لكل القوانين والأعراف الدولية ويمثل جريمة حرب.

وفي منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2019، اتهمت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، القوات التركية، باستخدام «قنابل حارقة» محرمة دوليًا في هجومها على شمال شرق سوريا وقتها.

وقالت الإدارة الذاتية إن القوات التركية استخدمت «أسلحة محرمة دوليًا» في هجومها على مدينة رأس العين الحدودية، حيث تجرى معارك عنيفة بين قوات سوريا الديمقراطية والقوات التركية وفصائل سورية مؤيدة لها.

وجاء في بيان صادر عن الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا في

تقارير حقوقية دولية: سلطات الاحتلال تتجاهل الواقع البائس شمال سوريا وتتحمل المسؤولية المباشرة عن الانتهاكات

امرأة وأطفال يجلسون تحت شاحنة بينما يصل النازحون من سري كانيه (رأس العين) إلى كري سبي (تل تمر) هرباً من آلة الحرب التركية

آلة الحرب التركية دمرّت مئات المنازل وقصفت البنية التحتية وقطعت المياه عن السكان لتهجيرهم قسريًا

حينه، أنه «في انتهاك صارخ للقانون والمواثيق الدولية، يقوم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان باستخدام الأسلحة المحرمة دوليًا، كالفوسفور والنابالم الحارق، مما ينذر بكارثة إنسانية ومجازر حقيقية وبشكل كبير». ودعت الإدارة الكردية العالم أجمع إلى فتح تحقيق رسمي ودولي حيال هذه الانتهاكات.

من جهته، حث المتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية في تغريدة على حسابه بموقع «تويتر»، المنظمات الدولية على إرسال فرقها للتحقيق في بعض الإصابات جراء الهجمات.

وقال «بالي» إن «المنشآت الطبية في شمال شرقي سوريا تفتقر إلى فرق مختصة بعد انسحاب المنظمات غير الحكومية، بسبب هجمات الغزو التركي».

ووجهت هيئة الصحة في الإدارة الذاتية نداء استغاثة إلى المنظمات الإنسانية المعنية لإجلاء الجرحى والمدنيين من رأس العين، وقالت إن فرقها الطبية تعجز عن الوصول إلى المدينة. وكانت مصادر سورية مستقلة وثقت إصابات بحالات حروق خلال الهجوم على رأس العين، وصلت إلى مستشفى تل تمر خلال اليومين الماضيين.

فيما نشر مسؤولون كرد على مواقع التواصل الاجتماعي، مشاهد مصورة لطفلين على الأقل، كان جسم أحدهما مضمدًا بالكامل فيما الطفل الآخر بدا أنه مصاب بحروق في وجهه على وجه الخصوص. وقال أحد الأطباء إن الإصابات مشابهة لتلك الناجمة عن استخدام هذا النوع من الأسلحة.

وقال الطبيب فارس حمو، الطبيب بمستشفى «الشعب» بمدينة «الحسكة» شمال سوريا: «هناك عديد من الجرحى والمصابين بحروق غير معروف مصدرها. ونعتقد أن الطائرات الحربية التركية عندما قصفت موكبًا للمدنيين في محيط رأس العين خلفت كثيرًا من الجرحى». وأضاف: «من بينهم حالات نشك بأنها ناجمة عن استخدام أسلحة محرمة دوليًا من قبل الجيش التركي. لم نتوصل لنتيجة أكيدة حتى اللحظة، لكن الاحتمال الأكبر هو أن هذه الحالات ناجمة عن استخدام أسلحة غير تقليدية».

وفي فبراير/شباط 2021، كشفت منظمة «هيومان رايتس ووتش» الحقوقية، أن تركيا والميليشيات السورية الموالية لها خطفوا ونقلوا 63 مواطنًا سوريًا بصورة غير شرعية من شمالي سوريا إلى تركيا، مرجحة أن يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك.

وأظهر التقرير الذي نشرته المنظمة الحقوقية على موقعها الإلكتروني أن أنقرة كانت تسعى من وراء هذا الإجراء لمحاكمة السوريين

انتهاكات تركية يومية وصمت مستمر من المجتمع الدولي

في تهم خطيرة قد تصل إلى السجن المؤبد.

وقال مايكل بَيْج، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة: «يُفترض بالسلطات التركية باعتبارها سلطة احتلال أن تحترم حقوق الشعب بموجب قانون الاحتلال في شمال شرق سوريا، بما في ذلك حظر الاحتجاز التعسفي ونقل الناس إلى أراضيها. عوضًا عن ذلك، تنتهك تركيا التزاماتها من خلال اعتقال هؤلاء الرجال السوريين واقتيادهم إلى تركيا».

وكانت القوات التركية وميليشيات سورية موالية لها تطلق على نفسها «الجيش الوطني السوري»، احتجزت مواطنين سوريين في أكتوبر/تشرين الأول 2019 بمنطقة رأس العين في شمال شرق سوريا.

وغزت تركيا والميليشيات الموالية لها جزءًا من شمال البلاد، بعد إطلاق عملية أطلقت عليها «نبع السلام» في أكتوبر/تشرين الأول 2019 ضد قوات سوريا الديمقراطية، أدت إلى فرار عشرات الآلاف من الأشخاص، ولاقت العملية تنديدًا عربيًا ودوليًا حينها.

وقالت المنظمة عن المخطوفين من مواطنين عرب وكرد على حد سواء، ووجهت إليهم سلطات الملاحقة القضائية تهما بموجب قانون العقوبات التركي، رغم أنّ الجرائم المزعومة ارتُكبت في سوريا.

وأضافت أنها راجعت نحو 4700 صفحة حصلت عليها من وثائق ملف القضية التركية، بشأن اعتقال 63 مواطنًا سوريًا داخل الأراضي السورية.

وشملت الوثائق سجلات نقل السوريين واستجوابهم ولوائح الاتهام ومحاضر الشرطة والتقارير الطبية المأخوذة من محامين، كما قابلت المنظمة 6 أقرباء مباشرين لثمانية من المحتجزين كانت وثائق 5 منهم ضمن ملفات القضية، بالإضافة إلى محاميَيْن محتجزين. ولفتت إلى أن أدلة أخرى جمعتها منظمات حقوقية أخرى تظهر أن العدد الحقيقي ربما يصل إلى نحو 200.

انتهاكات جسيمة

في سبتمبر/أيلول 2022، كشف جزء من تقرير نصف سنوي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أنّ ذلك العام تحديدًا، شهد أوضح وأشمل دليل على الانتهاكات الجسيمة التي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني»، مشيرًا إلى انتشار العنف والأنشطة الإجرامية، منذ احتلال أنقرة لعفرين وجرابلس وإدلب وتل أبيض.

وأضاف التقرير، أن «الانتهاكات كانت موجهة ضد النساء والأطفال، وتستهدف في

«هيومن رايتس»: بعد عدة سنوات من انطلاق عملية «نبع السلام» لم يتحقق السلام للسكان في شمال سوريا

تدمير آثار عفرين

غلاف مجلة لوبوان التي وصفت أردوغان بقاتل الكرد (أ.ب)

المقام الأول الأقليات مثل الأيزيديين والكرد والمسيحيين، وكثير منهم تعرض للتطهير العرقي في هذه المناطق».

كما فصّل التقرير كيف أنّ المتطرفين السوريين المدعومين من تركيا «أجبروا المعتقلين الذكور على مشاهدة اغتصاب قاصر، وذلك في منطقة عفرين»، بالإضافة إلى إجبار «أكثر من 150 ألف كردي على الفرار»، مساهمة في تغيير ديموغرافي مماثل لعملية التطهير العرقي التي حدثت في البلقان في التسعينيات.

ووثق التقرير أيضًا زيادة أعمال القتل والاختطاف والإجلاء القسري وكذلك الاستيلاء على الأراضي والممتلكات، في المناطق الخاضعة لأنقرة.

وبدوره، وثق «المرصد السوري» عدة وقائع تكشف انتهاك حقوق المدنيين بمختلف الأعمار، حيث اعتقلت الميليشيات قبل أشهر نساء مسنات في ريف عفرين وأخلي سبيلهن بعد دفعهن غرامات مالية.

كما وقعت جريمة اغتصاب فتاة في ريف عفرين، من قبل عناصر فصيل «السلطان مراد» الموالية لتركيا، ثم هددوا العائلة بتصفيتها إذا لم يتم التكتم على الأمر.

ومن جهتها، اعتبرت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ميشيل

دبابة للمحتل التركي في عفرين

باشيليت، أنّ «التجاهل الصارخ لحماية المدنيين يتناقض مع قانون حقوق الإنسان والالتزامات وفق القانون الإنساني الدولي الذي يتعين أن تحترمه كل الأطراف، بما في ذلك تركيا».

كما دعت باشيليت، السلطات التركية إلى «احترام القانون الدولي وضمان إنهاء الانتهاكات المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة الخاضعة للسيطرة الفعلية لتركيا»، مذكّرةً كل أطراف الصراع في سوريا بأنّ «حماية حياة المدنيين تظل أولوية قصوى في جميع الظروف».

وحثت المفوضة السامية تركيا على فتح «تحقيق محايد وشفاف ومستقل وفوري حول الحوادث الموثقة وكشف مصير المحتجزين والمختطفين من قبل الجماعات الموالية، ومحاسبة المسؤولين عن أعمال قد تصل في بعض الحالات إلى جرائم حرب وفق القانون الدولي»، مشددة على أهمية ذلك في ظل ورود تقارير مقلقة حول ادعاءات بنقل بعض المحتجزين والمختطفين إلى تركيا بعد احتجازهم في سوريا.

ومع ظهور تقارير عن الانتهاكات على أيدي الميليشيات المسلحة الموالية لتركيا، سعت أنقرة إلى الادعاء بأنها «تكبح جماحهم»!

وألقت اللجنة الأممية، الضوء خصوصًا على إعدام تلك القوات المسؤولة السياسية الكردية

عناصر من الميليشيا الموالية لتركيا شمال سوريا (فرانس برس)

مجموعة نازحة من سكان عفرين

هفرين خلف، والسائق الذي كان معها، في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2019، حيث استشهدت القيادية الكردية البالغة من العمر 35 عامًا، وتم التمثيل بجثتها، على يد عناصر ما يسمى «الجيش الوطني السوري»، وهي فصائل سورية مسلحة مدعومة تركيًا، يطلق عليه اسم «أحرار الشرقية».

ولم تفعل أنقرة شيئًا في ذلك الوقت لإدانة القتل. وبدلًا من ذلك، احتفلت وسائل الإعلام المتطرفة بقتل الشابة الكردية باعتباره «تحييد إرهابي»، ولم يكن هنالك أي دليل على أن هفرين خلف «إرهابية»!

وتجدر الإشارة إلى أن الطائرات التركية بدون طيار، تستهدف الناشطات السياسيات في سوريا والعراق، بدعوى «العمل على تحييد الإرهابيين»، وغالبًا ما تُطبّق كلمة «إرهابي» في تركيا على أي شخص يختلف مع الحكومة.

وتضمن تقرير الأمم المتحدة مناقشات حول النهب المنهجي وكذلك عناصر ما يسمى بالجيش الوطني السوري الذين يتنقلون من باب إلى باب للبحث عن السكان الكرد، وهي ممارسة قامت بها أنظمة متطرفة أخرى، مثل النازيين، ضد الأقليات.

حاولت أنقرة تقليل الانتقادات للجرائم المرتكبة في المنطقة المحتلة السورية، ليس فقط عبر التظاهر بأنها قامت بـ «تأديب» فصائل الجيش الوطني المتورطة في الانتهاكات، ولكنها سعت إلى منع المتطرفين السوريين من قتال بعضهم البعض. وذلك لأن مناطق مثل عفرين التي كانت سلمية في يوم من الأيام أصبحت مسرحًا لمعارك بالأسلحة النارية بين الفصائل المدعومة من أنقرة.

وبموجب القانون الدولي، من المفترض أن تضمن سلطة الاحتلال حقوق السكان المحليين، وتشير التقارير إلى انتشار عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والقوة غير المتناسبة، والاختفاء واستهداف النساء والأقليات.

كل شيء بقوة السلاح

في نهاية فبراير/شباط الماضي، وثّق تقرير أصدرته «هيومن رايتس ووتش»، بعنوان «كل شيء بقوة السلاح: الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا» عمليات الاختطاف والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني، استنادًا إلى مقابلات مع 58 من الضحايا والناجين وأقارب وشهود على الانتهاكات، بما في ذلك تلك الواقعة على الأطفال، والعنف الجنسي، والتعذيب من قبل الفصائل المختلفة في الجيش الوطني السوري، والشرطة العسكرية، وهي قوة أنشئت للحد من مثل هذه الانتهاكات، وأعضاء القوات المسلحة التركية ووكالات الاستخبارات التركية، بما في ذلك «جهاز الاستخبارات الوطنية» وعدد من مديريات المخابرات العسكرية.

وثّق التقرير الحقوقي أيضًا، انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية، بما في ذلك عمليات النهب والسلب على نطاق واسع، فضلًا عن الاستيلاء على الممتلكات والابتزاز، وكشف عن الفشل الذريع لمعظم تدابير المساءلة التي طُرحت في السنوات الأخيرة من أجل الحد من الانتهاكات أو تقديم التعويضات للضحايا. طالما أن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان وجرائم الحرب المحتملة سائد، فإن آمال العودة لمئات الآلاف من النازحين والمحرومين السوريين الذين فروا من منازلهم أثناء وبعد العمليات العسكرية التركية المتعاقبة في المنطقة تستمر في التضاؤل. يعيش الكثيرون في مخيمات وملاجئ جماعية مكتظة تعاني من نقص الخدمات في جميع أنحاء شمال شرق سوريا.

وبعد عدة سنوات من انطلاق عملية «نبع السلام» لم يتحقق السلام للسكان العرب والكرد في شمال سوريا، حيث تحتفظ تركيا بالسيطرة على الأراضي التي احتلتها من خلال قواتها المسلحة، مع وجود أكثر من 100 موقع عسكري

متظاهرون في ميلان يحرقون دُمية للرئيس التركي اعتراضاً على عمليته العسكرية بسوريا (رويترز)

وقاعدة ونقطة مراقبة في جميع أنحاء شمال سوريا، وكذلك من خلال سيطرتها المباشرة على الجيش الوطني السوري، الذي تمده بالسلاح والرواتب والتدريب والدعم اللوجستي. تمارس تركيا أيضًا السيطرة الإدارية على المناطق المحتلة عبر السلطات المحلية في المناطق المجاورة لتركيا.

ولا تتجاهل سلطات الاحتلال التركي فقط الواقع البائس على الأرض في شمال سوريا، لكنها تتحمل المسؤولية المباشرة عن العديد من الانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز وانتهاكات حقوق الملكية. غالبًا ما تكون هذه الانتهاكات موجهة ضد المدنيين الكرد، وأي شخص آخر يُنظر إليه على أنه مرتبط بالقوات التي يقودها الكرد، وهي تتماشى إلى حد كبير مع أهداف تركيا المعلنة المتمثلة في إضعاف الوجود الكردي في شمال سوريا وإنشاء حزام أمني «متكامل» أو منطقة عازلة بين حدودها الجنوبية والمناطق التي تسيطر عليها قسد في شمال سوريا. مع فرار عشرات الآلاف من الأشخاص إلى أجزاء أخرى من سوريا، وخارجها، أثناء التوغل التركي في عفرين، سارعت السلطات التركية إلى تنسيق إعادة توطين مئات العائلات العربية السنية النازحة من الغوطة الشرقية في منازل السكان الكرد في المنطقة. وصل العديد من العائلات النازحة من الغوطة وريف دمشق وشمال حماة وإدلب، بما في ذلك عائلات المقاتلين المنتشرين في المنطقة، إلى عفرين في السنوات التي تلت ذلك. تم توثيق اتجاه مماثل في القطاع الواقع بين تل أبيض ورأس العين بعد العملية العسكرية التركية عام 2019.

وأكد التقرير، أنه «باعتبارها قوة احتلال وحكومة الأمر الواقع في هذه المنطقة، فإن تركيا ملزمة بضمان مراعاة قواتها بشكل صارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإعادة النظام العام والسلامة والحفاظ عليهما في الأراضي التي تسيطر عليها، وحماية السكان من العنف، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وتوفير تعويضات لجميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أيدي قواتها والقوات المحلية التي تسيطر عليها، وضمان حقوق أصحاب الممتلكات والعائدين، بما في ذلك عن طريق تعويضهم عن مصادرة واستخدام ممتلكاتهم بشكل غير قانوني، وأي ضرر حدث. يتعين على تركيا والحكومة السورية المؤقتة منح هيئات التحقيق المستقلة إمكانية الوصول الفوري ودون عوائق إلى الأراضي الخاضعة لسيطرتها».

———

■ المصادر:

1- سنة على عملية «نبع السلام»... «خريطة جديدة» وتغيير ديموغرافي، موقع الشرق الأوسط، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

2- الأمم المتحدة ترجح ضلوع تركيا في جرائم حرب بسوريا، موقع سكاي نيوز عربية، 2 مارس/آذار 2020.

3- سوريا: أدلة دامغة على جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات التركية والجماعات المسلحة المتحالفة معها، موقع منظمة العفو الدولية، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

4- جرائم مرعبة.. وانتهاكات بالجملة لأتباع تركيا شمال سوريا، موقع العربية، 2 أغسطس/آب 2020.

5- تركيا... جرائم حرب علنية في شمال وشرق سوريا وفقًا للقانون الدولي، موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، 22 يناير/كانون الثاني 2024.

6- هيومن رايتس: تركيا مسؤولة عن «انتهاكات جسيمة» في شمال سوريا، موقع دوتشيه فيله، 29 فبراير/شباط 2024.

7- كل شيء بقوة السلاح: الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا، موقع منظمة «هيومن رايتس ووتش»، 29 فبراير/شباط 2024.

طرحها سياسي متطرف وصف نواب الكرد بـ «الإرهابيين»

ماذا وراء «مبادرة السلام» التركية تجاه الكُرد؟

الشرطة التركية فرضت طوقاً أمنياً حول مسيرة لحزب «الديمقراطية ومساواة الشعوب» للمطالبة بإنهاء الحبس الانفرادي لأوجلان (إعلام تركي)

أحاديث في الكواليس عن إطلاق «محادثات استكشافية» بين حكومة أردوغان والقائد الكردي الأسير عبد الله أوجلان

أحمد النعماني

في خطوة غير مسبوقة، أعلن زعيم «الحركة القومية» التركي المتطرف، دولت بهشلي، حليف أردوغان، مؤخرًا، عن مبادرة سياسية للسلام والمصالحة مع الكرد. وذلك في الجلسة الافتتاحية للبرلمان.

هذه المبادرة المريبة، جاءت من خلال خطاب ألقاه بهشلي في اجتماع كتلته البرلمانية، حيث قال: «نحن الأتراك نريد أن نتصالح مع الأكراد، وأن الأكراد جزء مهم في نسيج المجتمع التركي، ونريد أن نكون إخوة ونتشارك ونتعاون في ازدهار بلدنا وتطويرها، ونقف معًا ضد كل محاولات تفرقة صفوف شعبنا ووطننا، ونقف معًا ضد الإرهاب والإرهابيين بكل الوسائل وبكل قوتنا. نبني علاقة أخوة وصداقة بيننا ونتوقف عن القتال الداخلي فيما بيننا، ونعيش بسلام ووئام بدل أن نتحارب ونقاتل إلى الأبد».

وتباينت المواقف إزاء الخطاب و«المصافحة التاريخية» التي قام بها بهشلي مع قيادات ونواب حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، والتي وصفها بنفسه بأنها «تمثل اليد الممدودة إلى الحزب ليصبح حزبًا تركيًا»، حسب تعبيره.

ودأب بهشلي، من قبل على وصف النواب الكرد بـ«الإرهابيين» و«الآفات الضارة»، لكن مصافحته لهم تشكل تحولًا كبيرًا في خطاب «تحالف الشعب» الحاكم بقيادة أردوغان، الذي أشاد بمصافحة بهشلي، وعدّها «يدًا ممدودة للديمقراطية وتحقيق الوحدة الوطنية في فترة تواجه فيها تركيا تحديات كبيرة وتهديدات لأمنها القومي بسبب التطورات الجيوسياسية، وتوسيعًا للإجماع المجتمعي حول الدستور الليبرالي الجديد للبلاد».

القائد الأممي عبد الله أوجلان

تناقضات كبيرة بين مبادرة زعيم «الحركة القومية» الأخيرة للسلام والموقف الرسمي لحكومة أنقرة!

جاء ذلك، بينما ظهرت تناقضات كبيرة بين مبادرة زعيم «الحركة القومية» والموقف الرسمي لحكومة أنقرة، حيث تمثلت الرواية الرسمية للدولة التركية، التي عبّر عنها مستشار الرئيس التركي، محمد أوتشوم في عدم وجود «عملية سلام» أو «حل» على جدول الأعمال، وأن تعزيز الديمقراطية ووضع الدستور الجديد هما الأولوية، وأن الدولة لن تتفاوض مع «الإرهابيين»، وأن الحفاظ على سلامة تركيا الجغرافية ووحدتها أمر غير قابل للتفاوض.

وإلى ذلك، قال العديد من النواب من التحالف الحاكم في تركيا، إن خطاب «بهشلي» فاجأ الجميع، وإن الحديث عن محاولة جديدة لإنهاء الصراع هو «سابق لأوانه».

حالة من «الأمل والغموض»

تصاعد الحديث في تركيا عن مبادرة جديدة لحل المشكلة الكردية، بعد هذه المصافحة، ووسط أحاديث في كواليس السياسة في أنقرة عن إطلاق «محادثات سلام استكشافية» بين الحكومة التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني الأسير عبد الله أوجلان، في محبسه في سجن «إيمرالي» غرب البلاد، والسماح له بإرسال رسائل إلى قيادات الحزب في شمال العراق.

على الجانب الآخر، أكدت تولاي حاتم أوغلاري، الرئيس المشارك لحزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، إنه بالنسبة للحزب الممثل للكرد في البرلمان حاليًا، فإن المشكلة الكردية لا يمكن أن تحل بمصافحة أو بقول «مرحبًا»، ولابد من ظهور برنامج سياسي سليم لحل سلسلة المشكلات التي تعانيها تركيا.

وحذر قياديون في الحزب، مما وصفوه «المهارة الفائقة» لحكومة أردوغان في التلاعب بالقضايا، قائلين: «نحن نقاتل بالفعل من أجل الحل، من أجل السلام، نحن نعبر عن أنفسنا بوصفنا (حزب الحل)، لكننا لا نجد بوادر يمكن الاستناد إليها».

ومن المعلوم أن مبادرات السلام في تركيا ليست بالقليلة في السنوات السابقة، ولكن كل مرة تفشل هذه المبادرات بسبب مواقف الجماعات المتطرفة التركية. وسبق أن خاضت الحكومة مفاوضات غير مباشرة مع القائد أوجلان وحزب «السلام والديمقراطية» المؤيد للكرد والذي تم حظره، في الفترة بين عامي 2011 و2013، لكنها باءت بالفشل. وأعلن أردوغان، الذي كان رئيسًا للوزراء وقتها، أن تركيا ليس بها مشكلة كردية!

وذكرت وكالة «رويترز» في تقرير لها نُشر في نهاية هذا الشهر (أكتوبر/تشرين الأول)، أن زيادة حدة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وتغير المعادلات السياسية دفعت أنقرة إلى طرح أول محاولة منذ 10 سنوات لإنهاء الصراع بين تركيا والمسلحين الكرد المستمر منذ 40 عامًا، لكن فرص نجاح هذا المسعى لا تزال غامضة، إذ لم تقدم أنقرة أي أدلة على ما قد تستلزمه مثل هذه الخطوة.

مصافحة بهشلي لقيادات حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب» فجرت الحديث عن مبادرة جديدة لحل المشكلة الكردية في تركيا (إعلام تركي)

وقال عدد من السياسيين والمحللين لوكالة «رويترز» إن اقتراح السلام الذي قدمه حليف وثيق للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أثار حالة من الأمل والغموض حيال النهج الذي قد يتبعه أردوغان في المضي قدمًا. ولكن إحلال السلام سيجلب مكاسب كبيرة لتركيا، إذ سيخفف العبء عن قواتها الأمنية، ويعزز الاقتصاد في جنوب شرق البلاد الذي تقطنه أغلبية كردية، ويخفف التوتر الاجتماعي.

وحسب التقرير، يأمل عدد كبير من الكرد في أن يؤدي اتفاق السلام إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية ودعم اللغة الكردية وتعزيز حقوقهم الثقافية، وهي خطوات من المرجح أن تحظى بإشادة حلفاء تركيا من الدول الغربية.

من جانبه، قال فاهاب جوشكون، وهو محاضر في القانون بجامعة دجلة في ديار بكر جنوب شرق تركيا: «إن أحد أهم أسباب طرح هذه المبادرة هو الديناميكيات الإقليمية، لأن زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط تؤدي إلى زيادة التكلفة التي تتحملها تركيا بسبب القضية الكردية».

«كمين» لخداع الكرد

يقول الكاتب نوزاد المهندس، إن هذه المبادرة في هذا الوقت الدقيق والحاسم الذي تمر به المنطقة، صدرت من شخص متطرف ومتزمت، يعارض كل الطموحات والآمال والحقوق القومية المشروعة للكرد في تركيا وعلى مستوى كردستان الكبير. هي من ناحية مدعاة للتعجب والحذر والترقب، ومن ناحية أخرى مدعاة للخوف والقلق والريبة؛ لأن الكرد على مر التاريخ مع الأتراك لا يثقون بالوعود ومد اليد للمصالحة من قبل الأتراك، خاصة من شخصية مثل باهشلي وحزبه، الذي أُسس على مبادئ معاداة الكرد وكل الأقليات الأخرى في تركيا.

لذا، يجب علينا أن نعرف: هل هذه المبادرة للسلام والمصالحة التركية صادقة وحقيقية؟ أم فقط للمزايدة السياسية الداخلية بين الأحزاب التركية؟ أم مبادرة سياسية تكتيكية وغير صادقة لخداع الكرد؟ أم خوفًا وحذرًا من التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة بأسرها؟ أم للتهرب من فشل أردوغان وحزبه الحاكم سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا خلال 22 سنة من حكمهم الجائر؟

ومن المريب أن هذه المبادرة جاءت من قبل قطبي السلطة في تركيا، أردوغان وباهشلي، في هذا الوقت الحساس الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط بأكملها، في ظل الصراعات والحروب المستمرة بين (إسرائيل) والفلسطينيين من ناحية، ومن ناحية أخرى بين العرب في لبنان وسوريا والعراق واليمن، حيث تقود إيران هذه الأطراف تحت شعار «المقاومة الإسلامية»، بعيدًا عن موقف جدي من أكثرية العرب السنة. علمًا أن المنطقة معرضة لتغيرات حقيقية من ناحية الجغرافيا والخرائط ومصالح الأطراف المتنازعة.

وتبقى «مبادرة السلام» موضع شك وتأمل وعلامة استفهام كبيرة من قبل الكرد. في المقام الأول، هما فقط يريدان مصلحتهما الشخصية والحزبية وبقاءهما في السلطة، وليس حبًا للكرد ومصالحهم والاعتراف بحقوقهم المسلوبة منذ مئة عام وأكثر، وليس في نيتهما إجراء تعديلات دستورية لصالح الكرد واتباع سياسات حكيمة وإنسانية تجاههم، وهم الذين حكموهم بالنار والحديد منذ عشرات السنين.

المصادر:

1- تركيا تسعى لإنهاء الصراع مع الأكراد في ظل عدم استقرار المنطقة، موقع العربية، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

2- عملية السلام في تركيا بين الصدق والخداع، موقع إيلاف، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

3- حديث عن مبادرة جديدة لحل المشكلة الكردية في تركيا، موقع الشرق الأوسط، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

بعد طرح مبادرة «الحق في الأمل» من أنقرة

«رسالة أوجلان» تقدّم مفتاح حل القضية الكردية

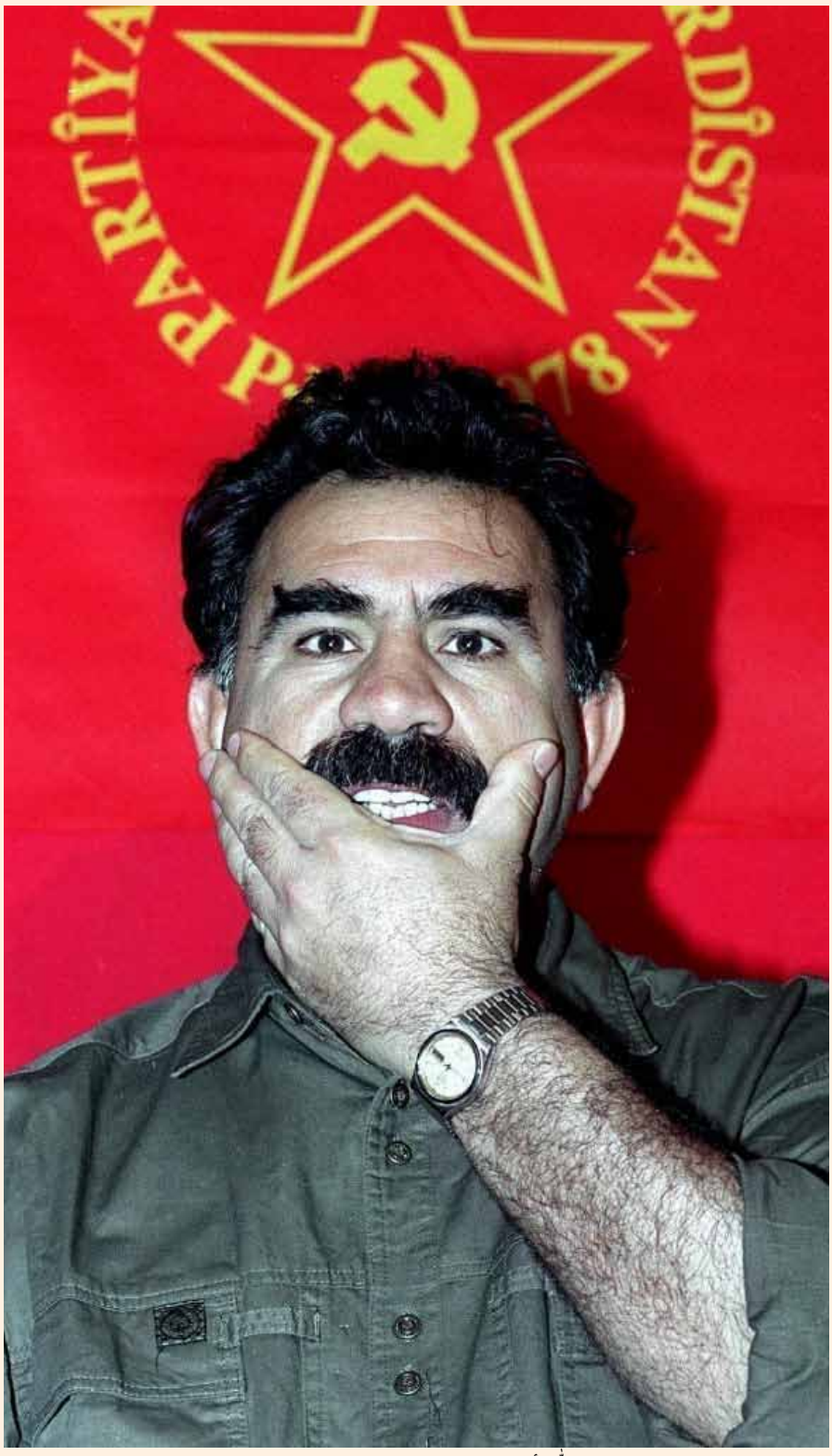

عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني

يوسف شرف الدين

في خطابه المثير للجدل أمام البرلمان التركي، مؤخرًا، قال النائب التركي المتطرف دولت بهشلي، ضمن ما قال، إنه «إذا تم رفع العزلة عن عبد الله أوجلان، فليأتي ويتحدث في اجتماع مجموعة حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب» في البرلمان، لكي يعلن إنهاء «الإرهاب» في تركيا، حسب تعبيره، وحلّ الحزب وتسليم السلاح، وذلك مقابل اتخاذ إجراءات تمنحه ما سمّاه بهشلي «الحق في الأمل»، ضمن إطار التسوية السياسية.

وأثارت هذه المبادرة، بالتزامن مع أول زيارة قام بها النائب عمر أوجلان، نجل شقيق القائد عبد الله أوجلان، الذي كسرت السلطات التركية العزلة المفروضة عليه في سجن «إمرالي» منذ 43 شهرًا، ردود فعل متباينة في داخل تركيا وخارجها، حيث تساءل الجميع عما إذا كانت «الرسالة» التي بعث عبد الله أوجلان من محبسه ستقود إلى إطلاق عملية جديدة لحل المشكلة الكردية في تركيا.

وكتب عمر أوجلان، بعد لقاء مع عمه استغرق نحو ساعتين، على حسابه في منصة «إكس»: «آخر لقاء مباشر لنا مع عبد الله أوجلان كان في 3 مارس/آذار 2020. وكعائلة، التقينا بأوجلان بعد سنوات في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2024».

وقال إن عمّه «بصحة جيّدة»، وإنه وجّه رسالة إلى الجمهور بشأن «التطورات السياسية» الجارية، قال فيها: «إذا سمحت الظروف بذلك، فلديّ السلطة النظرية والعملية اللازمة لنقل

الزعيم الكردي السجين بعث برسالة سلام من سجن «إمرالي» مع نجل شقيقه النائب عمر أوجلان

بهشلي أثناء خطابه الذي أعلن فيه عن المبادرة لإنهاء الصراع مع العمال الكردستاني

هذه العملية من مسرح النزاع والعنف إلى القانون والسياسة».

القائد أوجلان «جاهز»

على إثر ذلك، أعلن حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيد للكرد، أن الدور حان الآن لكي تعلن الحكومة التركية عن خطواتها المقبلة بشأن عملية السلام الداخلي، وحلّ المشكلة الكردية بعدما أبدى أوجلان استعداده لمطالبة «حزب العمال الكردستاني» بترك السلاح وحلّ المشكلة بالطرق السياسية والقانونية.

وقالت المتحدثة باسم الحزب، عائشة غل دوغان، إن الرسالة الأولى التي بعث بها أوجلان مع نجل شقيقه نائب الحزب عن شانلي أورفا (جنوب شرقي تركيا)، عمر أوجلان، الذي التقى عمه، في السجن، ستلقى صدى من جانب أولئك الذين أطلقوا له النداء بمطالبة «العمال الكردستاني» بترك السلاح وإعلان انتهاء الإرهاب في البلاد وبدء عملية جديدة، في إشارة إلى رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهشلي، وأولئك الذين يدعمونه، وفي إشارة إلى الرئيس رجب طيب أردوغان نفسه.

وقالت دوغان: «إمرالي جاهز، والسيد أوجلان جاهز. فهل الدولة التركية جاهزة؟ إنه الآن دور أولئك الذين أطلقوا النداء وأولئك الذين يدعمونه».

من جهة ثانية، أصدرت «مبادرة المحامين السوريين» للدفاع عن القائد عبد الله أوجلان، ببيان حول اللقاء الذي جمع القائد مع ابن شقيقه عمر أوجلان. وذكر البيان: «أكدنا مرارًا وتكرارًا على أن هذه العزلة المطبقة بحق القائد عبد الله أوجلان في سجن إمرالي، انتهاك صارخ وواضح لحقوق الإنسان بحسب القانون التركي ومواثيق وقوانين حقوق الإنسان؛ وأنّ الزيارات المنتظمة لعائلة القائد وكذلك الزيارات المنتظمة لمحاميه ولأصدقائه له هي من جملة تلك الحقوق».

وطالب البيان: «المجتمع الدولي والحكومة التركية بالسماح لمحامي القائد بإجراء زيارات دورية له، والإسراع في تهيئة الأرضية القانونية والسياسية والمجتمعية اللازمة من أجل نيل القائد حريته الجسدية، والبدء بمرحلة الحوار والمفاوضات السياسية وبضمانات دولية من أجل حل القضية الكردية الذي سيجلب معه السلام لشمال كردستان وتركيا ويمهد لسلام في عموم الشرق الأوسط».

وأكدت «مبادرة المحامين السوريين» أن «حرية القائد عبد الله أوجلان الجسدية وحل القضية الكردية أمران متكاملان لا ينفصلان عن بعضهما البعض؛ وإن الدفاع عن القائد عبد الله أوجلان والنضال من أجل حريته الجسدية هو نضال من أجل حل جميع القضايا العالقة في الشرق الأوسط عامةً بما يجلب له الديمقراطية والسلام».

وفي هذا الصدد، أجمع مراقبون، على أن طروحات وأفكار القائد عبد الله أوجلان، السجين في تركيا منذ ربع قرن، هي مفتاح الحل للقضية الكردية العادلة، والتي باتت لزامًا على أنقرة والأطراف الإقليمية والدولية الضالعة في

أوجلان في رسالته: لديّ السلطة اللازمة لنقل العملية من مسرح «النزاع والعنف» إلى القانون والسياسة

صراعات المنطقة، أن تتوصل إلى مستدام لها.

ويشير المراقبون، إلى أن رغبة تركيا في حل القضية الكردية تنبع من عدة عوامل، منها الحاجة إلى تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار الداخلي، وتقليل التوترات في المناطق الجنوبية الشرقية، وتعزيز الاقتصاد من خلال إدماج الكرد في العملية السياسية والاجتماعية. كما تسعى تركيا إلى تحسين صورتها المشوهة أمام المجتمع الدولي.

رسائل أوجلان القديمة

سبق للقائد الأسير عبد الله أوجلان، أن بعث برسائل سياسية مماثلة عبر محاميه، من محبسه عام 2019، حدد فيها الأسس النظرية لأي عملية سلام محتملة في المستقبل مع النظام التركي.

مصافحة بهشلي لقيادات حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب» فجرت الحديث عن مبادرة جديدة لحل المشكلة الكردية في تركيا (إعلام تركي)

ويقول الكاتب السوري حسين جمو، إن رسائل أوجلان القديمة جاءت لتعزيز درجة قبول الكرد والأتراك، بتاريخية العلاقات المشتركة، وهو ما يجب أن يمتد إلى الحاضر أيضًا، عبر مشروع الحل الذي قدمه مرارًا لحل قضية الحرب التركية - الكردية التي تستنزف قوة الشعبين، في الجوانب كافة، وتجعل الدولة التركية رهينة للدول الكبرى. بل حاليًا انتقلت هذه الدولة، في عهد أردوغان، من وضعية الرهينة إلى تمزيق الدولة في علاقات استراتيجية بين جبهتين متقابلتين، ودافع هذه الفوضى ومحركها الأساس هو «المقاربة الأردوغانية»، في توسيع الحرب الكردية- التركية القائمة منذ نحو مئة عام.

وأشار الكاتب، إلى أن تشديد أوجلان على ضرورة التقرّب بحساسية بالغة وبدقة من تطور العلاقات التركية – الكردية، وأنه بغض النظر عن الكماليين أو العثمانيين الجدد، على كلا الجانبين أن يتعامل مع التاريخ والعلاقات التركية - الكردية بصور صحيحة ومترابطة، هذا التشديد ليس مجرد رأي، بل توجيه للخارج، بأن صيغة إبراز العلاقات المشتركة يجب أن تستمر. أوجلان حذر سابقًا، بشكل متكرر، من أن العقلية الحالية للدولة التركية تؤسس لمئة عام أخرى من الحروب. ففي نهاية الأمر، التحالف الطوراني الحاكم حاليًا في تركيا (أردوغان – باهشلي)، مستمر في تسيير سياسة الإبادة، على رغم عدم وجود حوادث تاريخية بطابع «إبادي» بين الكرد والأتراك.

الوقائع التاريخية المؤسفة التي سردها أوجلان، سواء في مرافعاته، أو لقاءاته الحقوقية، هي اليوم بمثابة حبل فوق الصخور. فمن السهولة تحويل هذا المشترك، كرديًا، إلى علامات تاريخية لعدم إمكان العيش المشترك وليس العكس. فطالما قامت القوى التركية المتطرفة، المتجسدة اليوم في أردوغان وتحالفاته المحلية والدولية، بكل الخطوات المدمرة للعيش المشترك.

■ المصادر:

1- المحاولةُ التركيةُ لخلْق مسار جديد لحل القضية الكردية، موقع شاف 30 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

2- رسائل متبادلة بين أوجلان وأردوغان... عن التاريخ ومعانيه، موقع درج، 19 أغسطس/آب 2019.

3- زعيم «العمال الكردستاني» يوجه رسالة للرأي العام التركي بعد مبادرة حليف أردوغان، موقع عربي 21، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

4- «حرية القائد عبد الله أوجلان الجسدية وحل القضية الكردية أمران متكاملان لا ينفصلان»، موقع وكالة أنباء هاوار، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

كتـــاب العـــدد

ربع قرن على اعتقال «مانديلا الشرق»

500 شخصية ومنظمة عالمية تطالب بالإفراج عن القائد عبد الله أوجلان

على الرغم من مرور 25 عامًا على اعتقاله وسجنه في جزيرة «إمرالي» التركية، هو ورفاقه تحت حراسة مشددة، سيظل القائد والمفكر الكردي الأممي عبد الله أوجلان، زعيم «حزب العمال الكردستاني»، أيقونة عالمية، وسيبقى رمزًا إنسانيًا للكفاح الوطني من أجل التحرر والعدالة، ليس بالنسبة للكُرد فحسب، بل أيضًا لشعوب الشرق الأوسط والعالم أجمع.

وصدر مؤخرًا كتاب جديد بعنوان «ربع قرن على اعتقال مانديلا الشرق: 500 شخصية ومنظمة دولية تطالب بالإفراج عن القائد عبد الله أوجلان»، للكاتب والباحث شريف عبد الحميد، المختص في الشؤون الإيرانية والكردية.

يلقي الكتاب الضوء على سيرة الزعيم الكردي المعتقل في تركيا منذ 25 سنة، والذي يتعرض لعزلة تامة منذ عدة سنوات في سجنه. ورغم ذلك، مازال يكتب ويبدع أفكارًا سياسة غير مسبوقة، كما يمتلك مفاتيح حل القضية الكردية العادلة.

والكتاب، هو تسجيل لمطالبات عدد كبير من الرموز والشخصيات السياسية ومنظمات وحركات، عالمية وعربية وكردية، بإطلاق سراح «طائر الحرية الأسير» من محبسه، من أجل التوصل إلى حل جذري للقضية الكردية العادلة، والتي لن يتم حلها مادام أوجلان أسيرًا.

العمل في حقول القطن

يبدأ المؤلف بسرد لسيرة ومسيرة أوجلان منذ مولده يوم 4 أبريل/ نيسان عام 1948 في قرية «عمرلي» بمنطقة أورفه، جنوب شرق تركيا، بالقرب من الحدود السورية. وكان أحد سبعة أطفال لعائلة كردية فقيرة، وقد اضطُر وهو صغير إلى العمل في حقول القطن في أضنة لسنوات، ثم عمل لدى دائرة تسجيل العقارات في مدينة ديار بكر لمدة عشر سنوات، خلال الفترة 1960-1970، وفي العام التالي واصل عمله بالوظيفة نفسها في مدينة إسطنبول.

مارس أوجلان، أو «آبو» كما كان يُعرف وقتها، حقه في الانتقال من فرع إلى آخر بعد حصوله لمعدل الدرجات

أردوغان أكد علنًا أنها «مهمة مستحيلة»

كيف أفشل «العثمانيون الجدد» مساعي السلام التركي- الكردي؟

أردوغان وحليفه دولت بهشلي

سحر عزوز

منذ عام 2015 حتى الآن، أفشل رجب طيب أردوغان وأنصاره من «العثمانيين الجدد» العديد من مبادرات السلام التركي- الكردي، مثلما سبق أن حام «صقور» السياسة التركية حول مبادرة الرئيس الراحل تورجوت أوزال للسلام، وأسقطوها في تسعينيات القرن الماضي.

واليوم، بعد 9 أعوام من تصريح أردوغان الشهير الذي قال فيه إن السلام مع الكرد «مهمة مستحيلة»، تطرح قوى سياسية تركية مبادرة جديدة للمصالحة، تتضمن استئناف المفاوضات مع الزعيم الكردي الأسير عبد الله أوجلان، وقيادات الحركة الوطنية الكردية، وسط تساؤلات عن مدى جدية أنقرة هذه المرة في تحقيق السلام التركي- الكردي المنتظر.

وكشف الصحافي التركي جنكيز تشاندار، الذي أجرى اتصالات شخصية مع القادة الكرد في عهد الرئيس الراحل تورجوت أوزال (1989-1993)، لتسيير مبادرات الحكومة التركية للوصول إلى حل تفاوضي، عن أنه كانت جهود رئيسية لتحقيق السلام في التسعينيات، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فضلًا عن بعض الاجتماعات المستمرة عبر القنوات الخلفية في خضم هذه العمليات. الأولى كانت بقيادة أوزال بشكل غير مباشر مع أوجلان قبل وقت طويل من اختطافه في عام 1999، لينتهي أمر المبادرة الأولى بالفشل مع وفاة أوزال المبكرة (وربما المشبوهة)، ومع الأدوار التي لعبها «الصقور» داخل السياسة التركية الذين حاموا حول مبادرة أوزال.

وفي كتابه «الدفاع عن الشعب»، الذي طبع في فبراير/شباط 2005، أشار أوجلان إلى النموذج التحليلي لسياسة الدولة التركية على

تجاهل المتغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة في الشرق الأوسط وتنامي الوعي الكردي سيعمّقان عزلة تركيا

أن «الجمهورية التركية تسعى لحماية ذاتها بعقلية متزمتة لأبعد الحدود، تظن بها أن كل يوم تعيشه في الوضع القائم هو مكسب لها. إنها فترة مشابهة بدرجة قصوى لأواخر عهد الإمبراطورية العثمانية».

جو سياسي «مسموم»

بدأت عملية سلام جديدة أطلقها أردوغان، رئيس الوزراء وقتها في مقابلة تلفزيونية في 27 ديسمبر/كانون الأول 2012، من خلال الزيارة غير المسبوقة لعضوين كرديين في البرلمان التركي إلى سجن «إمرالي» لرؤية أوجلان ونقل رسالته.

وفي حين أن الظروف الدولية وكوكبة القوى الجديدة في تركيا قد مهدت الطريق لعملية سلام تركية كردية بلغت ذروتها في أوسلو، جاءت هذه المحاولة الجديدة من مكان مختلف تمامًا. تكمن ثلاثة أسباب رئيسية وراء نية أردوغان استئناف عملية السلام الكردية المنهارة.

الأول، كان تصعيد العنف في تركيا بعد انهيار مفاوضات أوسلو. أدت أعمال العنف التي اجتاحت بشكل خاص المحافظات الشرقية والجنوبية الشرقية ذات الغالبية الكردية التي يسكنها الكرد إلى تعريض أمن الانتخابات للخطر.

وقتها، كان أردوغان قد وضع خططه للنظام الرئاسي، ولهذا كان بحاجة إلى تعديلات دستورية جذرية لتحويل حكم تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي. لقد احتاج إلى مناخ سياسي هادئ نسبيًا حيث يمكن إجراء الانتخابات بأمان وبدون أي تساؤل حول شرعية الانتخابات، لتعزيز أجندته السياسية.

كان المسار وقتها يقوم على التفاوض المباشر بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني والقائد عبد الله أوجلان وجهات كردية أخرى، إضافة إلى مشاركة ما يحدث مع الرأي العام بصورة شفافة. كما تم تشكيل «لجنة حكماء» من مثقفين وفنانين وصحافيين أتراك وكرد تمثلت مهمتهم في إقناع الرأي العام بالحل السلمي.

ولكن، وقعت أحداث ونشرت تصريحات استفزازية متتابعة ممن اعتبروا أنفسهم متضررين من أي حل سياسي، لينتهي الأمر بانهيار المفاوضات وانقلاب الجو السياسي التركي إلى جو مسموم.

وفي يوليو/تموز 2015، قال الرئيس أردوغان في تصريح شهير، إن «من المستحيل أن تستمر عملية السلام مع المقاتلين الأكراد»، وحث البرلمان على رفع الحصانة عن السياسيين الذين يرتبطون بصلات بهم.

وبعد ساعات على تصريحه أعلن الجيش التركي أن طائراته من طراز إف16- قصفت مواقع لحزب العمال الكردستاني في إقليم سيرناك في جنوب شرق تركيا الذي يقع على الحدود مع العراق، في رد على هجوم مجموعة من أفراد قوات الأمن.

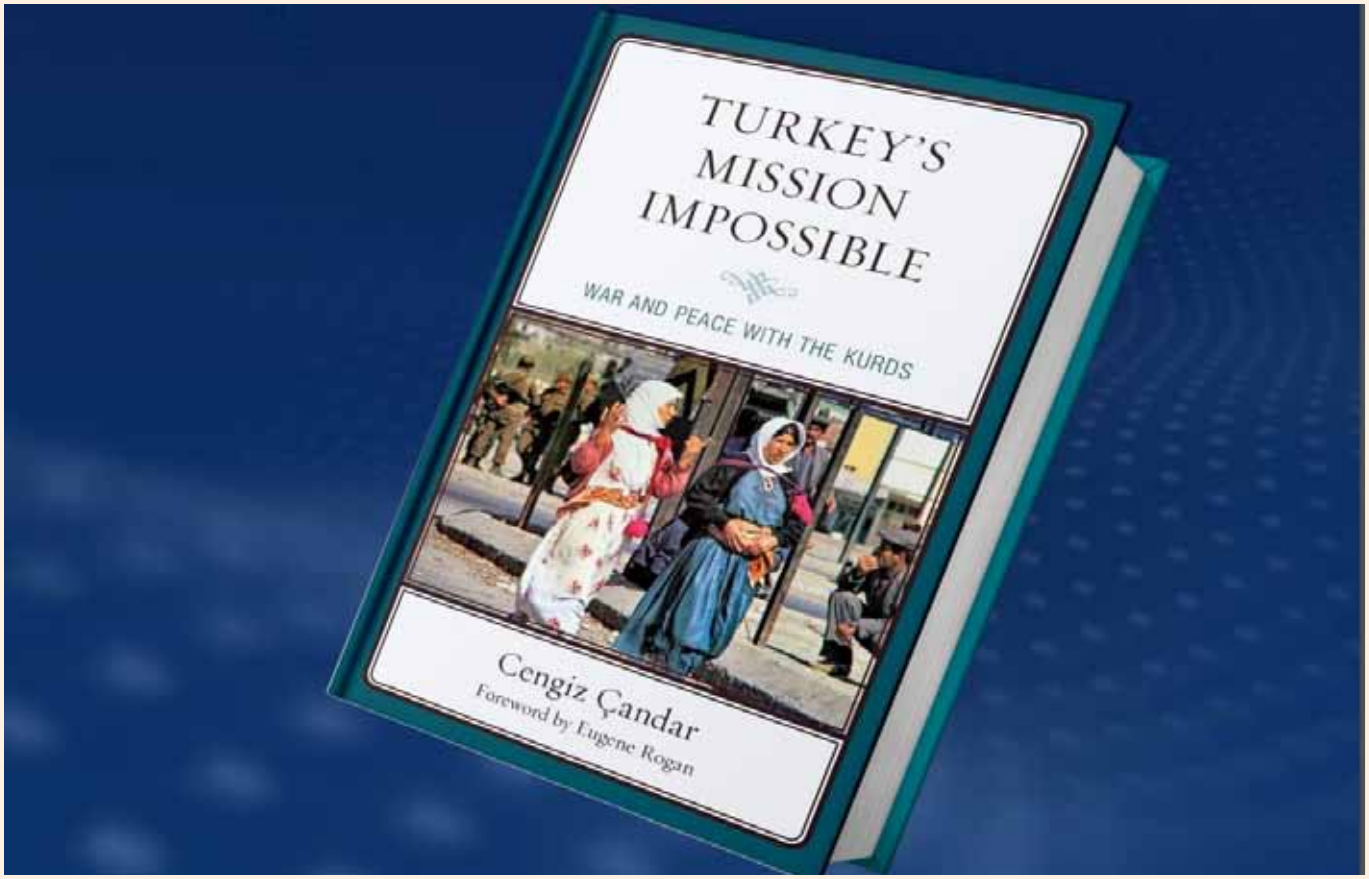

مهمة تركيا المستحيلة: الحرب والسلام مع الكرد

لا حديث عن «حل سياسي»

منذ عام 2015، اعتقلت الدولة التركية آلاف السياسيين والناشطين الكرد، وأطاحت بالعشرات من رؤساء البلديات المنتخبين، كما تمكنت من دفع «العمال الكردستاني» إلى خارج حدود البلاد من خلال عمليات عسكرية واسعة النطاق داخل تركيا وخارجها، بما في ذلك في العراق وسوريا.

وبشكل عام، ترك مناخ السلام والاستقرار في هذه العملية آثارًا إيجابية في الذاكرة الجماعية لمختلف قطاعات المجتمع في تركيا، ولذلك، لا يمكن اعتبار هذه العملية بمثابة إخفاق كامل. من ناحية أخرى، فإن المرحلة الجديدة من الصراع التي اندلعت في يوليو/تموز 2015 غيّرت نموذج الحل، وأدت إلى خارطة طريق جديدة.

ويشير مراقبون، إلى أن هناك العديد من الأسباب أدت لإخفاق عملية المصالحة. وبصرف النظر عن التقلبات في السياسة الداخلية التركية، فإن الضبابية السائدة في المنطقة، وتأثير الجهات الفاعلة الإقليمية المهمّة، ومآلات الحرب الأهلية السورية لمصلحة نظام الأسد، أدّت جميعًا إلى الإخفاق بعد إطلاق تنظيم داعش ليكون أداة لأردوغان للقضاء على الإدارة الذاتية في إقليم شمال وشرق سوريا.

أما اليوم، فلا يدور أي حديث عن «حل سياسي» للقضية الكردية، بل إن النائب المتطرف دولت بهشلي نفسه رفض إطلاق هذا العنوان على مبادرته، كما قال المستشار السياسي لرئيس الجمهورية محمد أوشوم إنه «ليس ثمة أي مشروع حل سياسي على الطاولة»، وكأنهما يريدان القول إن الموضوع يتعلق فقط بإنهاء «الإرهاب»!

وأما المتفائلون، فيقارنون «بهشلي» بآخر رئيس أبيض لجمهورية جنوب إفريقيا فريدريك دوكليرك الذي كان عنصريًا متشددًا، ثم أصبح شريك نلسون مانديلا في التحول الديموقراطي وتسليم السلطة للأغلبية السوداء!

من جهة، تطلق الدولة التركية عبر أذرعها السياسية تصريحات متفاوتة عن الاستعداد للحل السياسي. ومن جهة أخرى، تأمر الدولة نفسها أجهزتها القضائية بالاستيلاء على ثلاث بلديات يديرها حزب المساواة والديمقراطية بشكل متزامن. إن هذا المسار المتلاطم يطرح تساؤلات عن مدى استعداد أردوغان وحلفائه الذهاب نحو مشروع للحل بدلًا من عقلية «صاحب الأمر» الذي يمن بالعفو على الناس.

في المقابل، وبخصوص التحركات الأخيرة، أعلنت قيادة «حزب العمال الكردستاني» أن أي قرار يتخذه أوجلان هو الأساس في استراتيجيتهم، مؤكدة في بيان التزامها بأي قرار يتخذه. وللحزب تجارب سابقة بوقف إطلاق النار من جانب واحد، كما حدث سابقًا في عام 2015، حين تنصلت أنقرة من الالتزامات السابقة ولم تلتزم بإطار السلام.

> الكرد اليوم يتساءلون عمّا إذا كانت الدولة التركية على استعداد للخروج من حالة «الذعر التاريخي»؟

وخلافًا للوضع في تسعينيات القرن الماضي، فقد تطورت المسألة الكردية وأصبحت مشكلة إقليمية شائكة؛ ولاسيّما بسبب الحروب الأهلية في العراق وسوريا. وفي ظل التطورات السياسية المتسارعة في البلديّن خلال العامين الماضيين، ومساعي «التطبيع» بين أنقرة ودمشق، بدت القضية الكردية قضية إقليمية من الطراز الأول، أكثر منها قضية محلية، وأن أيّ مبادرة سلام جديدة يجب أن تتمّ في إطار إقليمي أوسع، إذا أُريد لها أن تكون أكثر فعالية.

ورغم أن عملية السلام وصلت إلى نهايتها مرارًا بسبب تعنت نظام أردوغان، يرى المراقبون أنه يمكن إعادة بدئها من جديد بمنطق مختلف في

«صقور» السياسة التركية أسقطوا مبادرة الرئيس الراحل تورجوت أوزال للسلام في تسعينيات القرن الماضي

متغيرات إقليمية وداخلية تفجر مبادرة استثنائية في تركيا

ظل ظروف مواتية. وستكون التغييرات في السياق الإقليمي هي الطريق الأمثل نحو أيّ خطوات مستقبلية. وستكون الدروس الإيجابية والسلبية المستخلصة من «المبادرات الفاشلة» أساسًا لعمليات السلام في المستقبل.

ويقول الكاتب شورش خاني، إن الكرد اليوم يتساءلون عمّا إذا كانت الدولة التركية على استعداد للخروج من حالة الذعر التاريخي، ومن إطار الدولة القومية الأحادية لتبني نموذج شامل يحقق مطالب جميع شعوب هذه الجغرافيا التي بات اسمها تركيا منذ عام 1923 فقط، أم أنها ستبقى أسيرة سياسات الإنكار والتحجر السياسي في سردية الإقصاء؟

ويؤكد خاني، أن تجاهل المتغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة في الشرق الأوسط، وتنامي الوعي الوطني الكردي وفق براديغما منظمة في المنطقة، سيعمّق عزلة تركيا ويُضعف قدرتها على بناء تحالفات إقليمية متماسكة، خاصة أن الكرد باتوا يمثلون ركيزة مهمة في مواجهة التحديات الإقليمية.

■ المصادر:

1- مهمة تركيا المستحيلة: الحرب والسلام مع الكرد، موقع المرصد، 16 أغسطس/آب 2023.

2- أردوغان: عملية السلام مع الأكراد مستحيلة، موقع رويترز، 28 يوليو/تموز 2015.

3- متغيرات إقليمية وداخلية تفجر «مبادرة استثنائية» في تركيا، موقع الحرة، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

4- هل يمكن أن نرى أوجلان خطيباً في البرلمان التركي قريباً؟ موقع القدس العربي، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

كتاب العدد

المطلوبة في الدراسة، والتحق بكلية العلوم السياسية في أنقرة خريف عام 1971 وازداد تعاطفه مع الرفيق ماهر جايان ووصف هروبه من سجن «مال تبه» التركي بأنه عمل بطولي. وقد انتهى هذا الهروب بمذبحة قزل درة في 30 مارس/آذار 1972. وقاد أوجلان فعاليات توزيع المنشورات ومظاهرات التنديد بهذه المجزرة، ونتيجة لنشاطه تم اعتقاله في 7 أبريل/نيسان عام 1972. وبعد 21 يومًا من التعذيب، بقي معتقلًا في سجن «ماماك» لمدة 7 أشهر، ليطلق سراحه في 24 أكتوبر/تشرين الأول 1972.

بدأ «آبو» الذي يحلم بدولة كردستان الاشتراكية، في ذلك الوقت المبكر، حشد المؤيدين لمشروعه عام 1973، وكان يعقد اجتماعاته في منزل استأجره مع أصدقائه في أنقرة.

وبعد مرور نحو عام، تحولت تلك الاجتماعات إلى منظمة سُميّت بـ «جمعية أنقرة الديمقراطية للتعليم العالي». وفي وقت قصير، بدأت هذه الجمعية ممارسة أنشطة دعائية موجهة للشباب الكردي، وذلك من خلال نقل مقرّها إلى منطقة جنوب شرق تركيا، حيث يعيش الكُرد بكثافة.

ويشير «عبد الحميد» إلى أن أوجلان ورفاقه المناضلين أسسوا «حزب العمال الكردستاني» عام 1978، ثم غادر أوجلان تركيا عام 1980 ليواصل نضاله السياسي ومشروعه الفكري من المنفى، وخاصة من دمشق، وسهل البقاع اللبناني الذي كان يخضع للسيطرة السورية آنذاك.

ولم يكن «حزب العمال الكردستاني» يمثل حركة نضالية من أجل الاستقلال فقط، بل كان حركة إنسانية فريدة من نوعها في التاريخ البشري الحديث، لاستعادة حياة شعب حُرم الحرية لقرون طويلة، تلك الميزة التي سرقها العثمانيون ومن بعدهم، من الأتراك الجدد الذين حوّلوا شعبًا أصيلًا من أهم مكونات الإقليم إلى مُكوّن بشري مجرد، يقع تحت رحمة مزاج رجال السياسة، الذين حرموا الكُرد من لغتهم الأصلية وأناشيدهم القومية ولباسهم، وأرضهم التي ولدوا وعاشوا عليها منذ آلاف السنين.

عالم خالٍ من «القمع»

عبد الله أوجلان، وفق المؤلف، أكثر من مجرد قائد سياسي بارز؛ إنه مفكر وفيلسوف استطاع عبر فكره وفلسفته أن يقدم حلولًا جديدة للتعايش بسلام وحل الأزمات المتراكمة في منطقة الشرق الأوسط.

ومن خلال مفهوم «الأمة الديمقراطية»، قدم أوجلان رؤية جديدة لعالم أكثر عدلًا وتسامحًا، ودعا إلى نظام يكرم التنوع والحرية والعدالة. إرثه الفكري يظل حيًا وملهمًا للملايين الذين يطمحون إلى عالم خالٍ من القمع والظلم.

ورغم وجوده في السجن بحكم جائر منذ عام 1999، إلا أن أفكاره وفلسفته تستمر في التأثير على حركات التحرر في جميع أنحاء العالم. كتبه ورسائله تُقرأ وتدرس على نطاق واسع، وتعتبر مصدر إلهام للكثيرين الذين يسعون لإيجاد حلول بديلة للمشكلات المعقدة التي تواجهها المجتمعات الشرق- أوسطية المعاصرة.

نجح أوجلان، إلى حد بعيد، في إعادة صياغة الأفكار السياسية والاجتماعية في المنطقة. تأثر بفلسفات مختلفة، بما في ذلك الفكر الماركسي، والتحرر الوطني، ونقد الرأسمالية. قام بتحليل عميق لتاريخ الشعوب، وقام بنقد الجوانب القمعية للأنظمة القومية والذكورية، ورأى أن الأزمات العالمية لا يمكن حلها أبدًا

بردان أوزتورك لـ «كردستان»:
لا مؤشر على سعي تركيا لسلام حقيقي مع الكرد

حوار- شريف عبد الحميد

أكد بردان أوزتورك أنه لا يوجد أي مؤشر على سعي حكومة الرئيس التركي رجب أردوغان إلى سلام حقيقي مع الكرد، مشـيرًا إلى أن ائتلاف حزبيّ «العدالة والتنمية الحركة القومية» الحاكم في تركيا، يحتاج إلى الإعلان عن «خارطة طريق» للسلام في أقرب وقت ممكن، ومعتبرًا – في الوقت نفسه- أن مثل هذه الدعوة المباشرة إلى القائد عبد الله أوجلان من زعيم يميني متطرف مثل النائب دولت بهجلي، ينكر حتى الواقع السياسي والتاريخي للكرد، هي «تطور استثنائي» في حد ذاته.

وأضاف بردان أوزتورك في حوار لـ «كردستان»، أن اليد التي مدّها أوجلان للحكومة التركية من أجل السلام في عـام 2015 ظلـت معلقة في الهواء، وأن «الحق في الأمل» الذي أعلـن عنه النائب اليميني، وينبغي الاعتراف بـه للقائد أوجلان، هو قضية حاسـمة لا غنى عنها لتحقيق السـلام والتوصل إلى حـل نهائي للقضية الكردية العادلـة، منوهًـا إلى أن تحقيق الوحدة الوطنية للكرد لن يخلق حدودًا جديدة، بل سـيمهد الطريق للتغلّب على الوضع الإقليمي الراهن.

وشـدد أوزتورك على أن، الدمار الذي أحدثه جيش الاحتلال التركي في سـوريا بمساعدة «العصابات الجهادية»، سيُدرج في الصفحات القذرة من التاريخ، وأن أردوغان أنه لم يعد قادرًا على الإطاحة بنظام بشار الأسد، وتحوّل إلى هدف استراتيجي آخر هو نموذج حل بدون الكرد، غير أن الحرب المستمرة ضد «حزب العمال» وتعرّض الكرد للقصف المستمر الذي يؤثر سلبًا على المدنيين، سيدمر كل محاولات الحل... وإلى نص الحوار:

• ماذا وراء إعلان زعيم حزب «الحركة القومية» التركي المتطرف دولت بهجلي (حليف أردوغان) مؤخرًا عن مبادرة سياسية للسلام والمصالحة مع الكرد؟

– لا يوجد أي مؤشر يدل على أن دولت بهجلي أو الكتلة الحاكمة تسعى إلى سلام حقيقي مع الكرد. لأنه لا توجد خريطة طريق للحل أو نية لخطوة ملموسة في تصريحاتهم.

ومع ذلك، فإن مثل هذه الدعوة المباشرة إلى السيد عبد الله أوجلان من زعيم الحزب السياسي اليميني المتطرف، الذي ينكر حتى الواقع السياسي والتاريخي للكرد، هو تطور استثنائي في حد ذاته. وبطبيعة الحال، لا يمكن تجاهل التطورات الإقليمية التي دفعت بهجلي إلى هذا الموقف.

وعلى الرغم من خطة الانهيار وكل الهجمات التي شنتها منذ عام 2015، لم تتمكن الحكومة من تصفية الحركة السياسية الكردية. بل على العكس من ذلك، لا يزال الكرد يشكلون قوة إقليمية. إضافة إلى ذلك فإن تطورات الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية منذ العام الماضي توشك أن تفتح الأبواب أمام حرب إقليمية تشمل لبنان وسوريا واليمن وإيران.

يقوم كل طرف في المنطقة بمراجعة العديد من السيناريوهات حول أين يمكن أن تتطور التطورات ويسعى إلى تجاوز العملية بأقل الأضرار. ومع ذلك، يتعين على الحكومات الشمولية في دول مثل تركيا، التي لا تستطيع حاليًا حل أزماتها السياسية والاجتماعية، أن تستعد لسيناريوهات تزداد سوءًا.

ويحسب ائتلاف «حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية» أيضًا ما إذا كان بإمكانه التوصل إلى اتفاق مع الكرد على عجل، قبل أن تصل الحرب الإقليمية إلى حدود تركيا. ومع ذلك، لم يُذكر حتى الآن أي خيار آخر غير الاستسلام غير المشروط باسم الاتفاق. بمعنى آخر، نحن نواجه لغة تهديد مثل «إما أن تدمر نفسك أو سأهاجمك بكل قوتي». بصراحة، «خطة الانهيار» ومحاولات التدمير مستمرة دون انقطاع. لكنهم يرون الآن أن سياسات التدمير والإنكار هذه تشكل مخاطر أكبر من المتوقع بالنسبة لأولئك الذين يحكمون تركيا.

«الحق في الأمل»

• قال بهجلي، إنه «إذا تم رفع العزلة عن أوجلان فليأتي لكي يعلن إنهاء «الإرهاب» حسب تعبيره، وتسليم السلاح، وذلك مقابل ما سمّاه بهشلي «الحق في الأمل». ماذا يعني تعبير «الحق في الأمل» هنا؟

– «الحق في الأمل» مفهوم قانوني تبنته الأمم المتحدة ويشار إليه في القانون العالمي المعروف باسم «قواعد مانديلا». وعليه، لا ينبغي أن يصدر على أي شخص حكم نهائي بإبقائه في السجن حتى وفاته. كما سيؤدي «الحق في الأمل» إلى إعادة المحاكمة من خلال اللوائح القانونية، وسلسلة من اللوائح في القوانين ذات الصلة، وإدخال معايير جديدة في قانون التنفيذ الجنائي. بادئ ذي بدء، إن «الحق في الأمل» الذي ينبغي الاعتراف به للسيد أوجلان هو قضية حاسمة لا غنى عنها لتحقيق السلام الاجتماعي والحل المستدام.

ولد بردان أوزتورك عام 1980 في مقاطعة أغري. بعد تخرجه من قسم القانون بجامعة إسطنبول مرمرة، حصل على درجة الماجستير في التحكيم الدولي والقانون التجاري من جامعة لندن. شارك أوزتورك بشكل مباشر في السياسة في يونيو 2015 عندما انتُخب نائبًا عن أغري عن حزب الشعوب الديمقراطي (HDP). أعيد انتخاب السيد أوزتورك نائبًا عن أغري في نوفمبر 2015. خلال المؤتمر الثامن لمؤتمر المجتمع الديمقراطي (DTK)، انتُخب بردان أوزتورك رئيسًا مشاركًا لـ DTK في عام 2018. انتُخب الرئيس المشارك الحالي لـ DTK بردان أوزتورك نائبًا عن ديار بكر عن حزب اليسار الأخضر في الانتخابات العامة لعام 2023. بعد أن غير حزب اليسار الأخضر اسمه إلى حزب الشعوب للمساواة والديمقراطية بين الشعوب (DEM Party)، انتُخب أوزتورك متحدثًا مشاركًا باسم لجنة الشؤون الخارجية في الحزب. السيد أوزتورك هو أيضًا عضو في لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا وعضو في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا منذ عام 2023. يتحدث السيد أوزتورك اللغات الكردية والإنجليزية والتركية بأعلى درجة.

«الحق في الأمل» الذي ينبغي الاعتراف به للقائد أوجلان هو قضية حاسمة لا غنى عنها لتحقيق السلام

• لماذا تم الإعلان عن هذه المبادرة على لسان سياسي متطرف معادي للكرد في تقديركم وليس من أطراف معتدلة مثلاً؟

– لتوضيح الأمر، لا يمكن وصف أي من الجهات الفاعلة التي تدير السياسة داخل ائتلاف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية بأنه «معتدل». السبب الرئيس وراء تصريحات بهجلي الأكثر تطرفًا فيما يتعلق بالقضية الكردية ليس أكثر من تقاسم الأدوار بين طرفين شريكين. إن الدعوات المتعلقة بالسيد أوجلان لو كانت قد صدرت بالفعل من قبل أردوغان، فهو يمتلك الصلاحية والقدرة الإدارية لاتخاذ الخطوات اللازمة بشأنها وإجراء الترتيبات الإدارية المطلوبة. وبما أن بهجلي يبدو «الشريك الخارجي» للائتلاف، فإن وعوده ليست ملزمة بالنسبة للحكومة بأي شكل من الأشكال. ومن ناحية أخرى، يحاولون إبقاء ردود الفعل العامة تحت السيطرة من أجل توحيد ناخبيهم. ومن الممكن الحديث عن نوع من تقاسم الأدوار بين «الشرطي الجيد والشرطي السيئ».

• ما هي أهداف النظام التركي من طرح المبادرة في هذا التوقيت بالذات وفي ظل ما يجري من محاولات «تطبيع» مع نظام بشار الأسد؟

– إن الدمار الذي أحدثه أردوغان في سوريا للإطاحة بالأسد وإقامة حكومة عميلة في سوريا بمساعدة العصابات الجهادية، سيُدرج في الصفحات القذرة من تاريخ الشرق الأوسط. ويدرك أردوغان أنه لم يعد قادرًا على الإطاحة بالأسد. وتحول تحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية إلى هدف استراتيجي آخر، وهو نموذج حل بدون الكرد في سوريا.

وتهدف الدولة التركية إلى إنشاء «منطقة عازلة» بطول 900 كيلومتر تقريبًا وعمق 40-50 كيلومترًا من إدلب إلى ديريك المالكية. إنهم يريدون إنشاء نظام إداري داخل هذه المنطقة العازلة التي تعتمد عليهم، ومنطقة مظلمة حيث سيتم تغيير التركيبة السكانية ضد الكرد وسيستبدلونهم بالعصابات الأصولية المتطرفة. إن ممارساتهم في نطاق جرائم الحرب في إدلب وعفرين وجرابلس وسري كانيه، والتي سيطروا عليها حتى الآن، تكشف عن إصرارهم على هذه النوايا. وما يسمونه «التطبيع» مع الأسد هو في الواقع إقناعه بمفهوم الهجوم المشترك على الكرد. ولم ينس الأسد الدمار الذي سببه تحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في سوريا. ونعتقد أن إقامة إدارة الأسد علاقات جيدة مع الكرد في شمال وشرق سوريا سيحقق نتائج إيجابية للاستقرار الإقليمي. إن الخير الوحيد الذي يمكن أن يفعله تحالف حزب

> اليد التي مدّها أوجلان للحكومة التركية من أجل السلام في عام 2015 ظلت معلقة في الهواء

العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية لسوريا هو إخراج جيشها وعصاباتها من الأراض السورية والمساهمة في الحل السياسي والسلام الإقليمي. وبمجرد استيفاء هذه الشروط، يمكن بالطبع دعم أي نوع من التعاون والشراكة بين تركيا وسوريا غير معاد للكرد.

ومن المفيد أن نذكر هنا سياساتِ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فيما يُسمى «النيو عثمانية» قد أثارت العديد من الانتقادات، خاصة من قبل المعارضين والنقاد على الصعيدين المحلي والدولي. حيث تتسم بالتوجهات القومية والإقليمية التي تهدف إلى تعزيز نفوذ تركيا في المنطقة، واستغل أردوغان المشاكل في الدول المجاورة وتدخل عسكريًا في هذه الدول، وأثناء قيامه بذلك لم يتورع عن التعاون مع عصابات الإسلام السياسي المتطرف مثل «داعش». وأعتقد أنه لا ينبغي إغفال أن هدفه الرئيس هو جغرافية كردستان.

تغيّر المعادلات الإقليمية

• يقول المتابعون إن تغيّر المعادلات الإقليمية دفع أنقرة إلى طرح أول محاولة منذ 10 سنوات لإنهاء الصراع مع المسلحين الكرد المستمر منذ 40 عامًا... فهل المعادلات السياسية الجديدة في مصلحة الكرد أم ضدهم؟

– عندما تتحرك الحجارة من أماكنها في الشرق الأوسط، فإن الكرد مثل جميع اللاعبين الإقليميين والقوى العالمية يراجعون مواقفهم، لكنهم لم يتنازلوا عن استراتيجياتهم الموجهة نحو السلام حتى الآن. ولم ينتظر الكرد في سوريا تحرك الأحجار من أماكنها لإقامة قنوات الحوار مع كل من تركيا ونظام الأسد. منذ البداية، عبّر الكرد السوريون في كل مرة عن استعدادهم للمفاوضات من أجل السلام والحل.

نحن كممثلين الكرد في تركيا داخل البرلمان، بقيت أيدينا مرفوعة دائمًا حتى الآن دون جدوى. كما مد السيد عبد الله أوجلان يده إلى أردوغان من أجل إنهاء الصراعات رغم كل الظروف السلبية. ولسوء الحظ، فإن الإرادة السياسية الشرعية التي تمثل الكرد داخل حدود كل من سوريا وتركيا لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل لا الأسد ولا أردوغان حتى الآن. هناك وقف إطلاق نار غير مسمى واعتراف متبادل بإرادة الطرف الآخر بين نظام الأسد والكرد السوريين، ولكن عملية التفاوض للتوصل إلى حل نهائي لم تبدأ بعد. وبينما يتزايد خطر الحرب الإقليمية يومًا بعد يوم، فمن مصلحة الجميع أن تتخذ إدارة الأسد خطوات أكثر جرأة نحو السلام الداخلي.

ومن ناحية أخرى، لم يقدم أردوغان حتى الآن أي مقترحات ملموسة بشأن نوع الحل الذي

الدمار الذي أحدثته تركيا في سوريا بمساعدة «العصابات الجهادية» سيُدرج في الصفحات القذرة من التاريخ

يتصوره مع الكرد في تركيا. وتُوجه دعوات تتضمن تهديدات ولكن لا يوجد لها رد فعل في الوقت الحالي. وردًا على سؤالك، يجب أن نؤكد أن أي تطور يكن في مصلحة الكرد، الذين يُعتبرون من أكثر الفئات تهميشًا في المنطقة، سيكون تطورًا لصالح جميع شعوب المنطقة أيضًا. لأن النموذج الذي يقترحه أو يطبقه الكرد هو نموذج سلمي متعدد الهويات يعطي الأولوية للحياة المشتركة وهو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. وعلى الرغم من الواقع الاجتماعي العنصري والشوفيني والمتعدد الهويات، فإن أي تنمية تخسرها شرائح ذات عقلية المتعصبة في سياق عرقي أو طائفي والدولة القومية أو الدولة الأمة ستشكل أيضًا الأساس لشعوب المنطقة للعيش معًا في ظل مواطنة متساوية وشروط ديمقراطية.

• أعلن أردوغان نفسه عن تأييده لمبادرة السلام فهل الرئيس التركي جاد هذه المرة في مساعي السلام... أم أنها مجرد مبادرة تكتيكية؟

- ذكرنا في سؤال سابق من الحوار، أن أردوغان يأخذ الأمر ببطء أكثر وهو أكثر تأثيرًا من بهجلي وعلى ما يبدو أنهما تقاسما الأدوار.

أردوغان لم يعد قادرًا على الإطاحة بـ «الأسد» وتحوّل إلى هدف استراتيجي آخر هو نموذج حل بدون الكرد

ولم يعلن أردوغان بعد موقفًا واضحًا بشكل كامل بشأن موقفه من السيد أوجلان. لأن العزلة مستمرة. ومن ناحية أخرى، بدأ تعيين الأمناء بدلًا من رؤساء بلدياتنا المنتخبين. ومن المؤسف أنه عندما يتم تطبيق مثل هذا النهج العدواني في الممارسة العملية، فإن الكلمات تفقد مصداقيتها. ومن خلال إظهار العصا في يده، لا يهدف أردوغان إلى مصافحة الشخص أمامه، بل يريد أن يجبره على الركوع. ولم يسبق لأي كردي تنازل عن شرفه أن خضع لمثل هذا النهج المتعجرف والمتغطرس، ومن الآن فصاعدًا، لن تنجح المحاولات الملفتة للنظر.

«تسميم» عملية السلام

• ظهر تناقض واضح بين مبادرة السلام والموقف الرسمي الذي عبّر عنه مستشار الرئيس التركي محمد أوتشوم المتمثل في عدم وجود « عملية سلام » على جدول أعمال الحكومة... كيف تفسرون هذا التناقض؟

- بصراحة، لا نستطيع حتى الآن أن نقول لما حدث بأنه «مبادرة سلام». في الوقت الحالي،

نحن نناقش الأمر فقط في بُعد «المناقشة». لأن هذه المبادرة ليس لها خطوة ملموسة ولا خريطة طريق تتبناها الحكومة والتناقضات بين السياسيين في الجانب الحكومة واضح للغاية.. ومن أجل إنهاء هذه المرحلة غير المؤكدة من النقاش، يحتاج ائتلاف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية إلى الإعلان عن «خارطة طريق» للسلام في أقرب وقت ممكن. وإلا فإن المزيد من التفسيرات المربكة سوف تستمر وسوف يسبب بـ «تسميم» العملية حتى قبل أن تبدأ.

• يتساءل المراقبون عن مغزى طرح مبادرة السلام في استمرار العدوان التركي على المناطق الكردية... فما الذي تريده حكومة أردوغان حقًا؟

– من الواضح أن استمرار الحرب بلا حدود ضد حزب العمال الكردستاني وتعرض الكرد للقصف المستمر الذي يؤثر سلبًا على المدنيين سيدمر كل محاولات الحل. ويجب التوصل إلى وقف إطلاق نار ثنائي على الفور. وبينما يستمر تصور الحرب الحالي، كيف يمكن تحقيق بناء الثقة المتبادلة التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الحل؟ ولذلك، فإن ضمان حالة من عدم الصراع أو وقف إطلاق نار ثنائي هو حاجة ذات أولوية.

> رغم «خطة الانهيار» والهجمات التي شنتها على مدار 9 أعوام لم تتمكّن أنقرة من تصفية الحركة السياسية الكردية

أوجلان... مفتاح الحل

• بعث الزعيم الكردي الأسير برسالة سلام من سجن «إمرالي» مع نجل شقيقه النائب عمر أوجلان... ما أهمية هذه الرسالة ضمن مساعي حل القضية الكردية؟

– أعلن السيد أوجلان مرة أخرى أنه يملك مفتاح الحل. إن اليد التي مدها السيد أوجلان من أجل السلام في عام 2015 ظلت معلقة في الهواء. وأعلن أوجلان أنه لا يزال مصرًا على نفس الموقف، وأعقب هذا التصريح بيان داعم من حزب العمال الكردستاني بأن قرارات أوجلان ستتخذ كأساس. بمعنى آخر، أثبت الجانب الكردي أنه مستعد للحل وصادق في هذه القضية. ولسوء الحظ، لا يمكن لتحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية إظهار نفس الإرادة والإخلاص لا بالقول ولا بالممارسة.

• قال أوجلان في رسالته إن لديّه السلطة اللازمة لنقل العملية من مسرح «النزاع والعنف» إلى

ائتلاف «العدالة والتنمية الحركة القومية» يحتاج إلى الإعلان عن «خارطة طريق» للسلام في أقرب وقت ممكن

القانون والسياسة... فهل يمكن تحقيق ذلك؟

- بعد إزالة العنف من جدول أعمال عمليتي السلام في أيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا، استمرت المناقشات على أساس القانون والسياسة. وأصبح هذا حجر الزاوية للاستقرار الإقليمي والحل النهائي. وعلى نحو مماثل، من الواضح أن السيد أوجلان لديه الإرادة لإزالة العنف من جدول الأعمال وخلق مناخ اللازم لتحول السلمي حيث تلعب السياسة والقانون دورًا في تركيا.

• كيف تقيّمون نتائج الحملة الدولية لإطلاق سراح أوجلان وما حققته الحملة حتى هذه اللحظة؟

- لم ترد أي أخبار عن زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان حتى لقاء الزيارة التي قام به السيد عمر أوجلان في إمرالي في 23 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، فقد ظل يعيش في ظروف عزلة شديدة لمدة 26 عامًا في سجن إمرالي، حيث تم إحضاره مع المؤامرة الدولية، فيما يستمر صمت المؤسسات الدولية ضد حالة الانعدام المطلق للتواصل، فإن حملة «الحرية لعبد الله أوجلان حل ديمقراطي للمشكلة الكردية» التي أطلقها الكرد وأصدقاؤهم على نطاق عالمي في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2023، قد تجاوزت عامًا واحدًا. وقد تم تنظيم العديد من الفعاليات والمسيرات حتى الآن في إطار حملة حرية عبد الله أوجلان. وفي حين أن تنوع الأنشطة والأحداث التي امتدت على مدار العام كله جذب الانتباه، إلا أن مشاركة المثقفين والأشخاص المشهورين عالميًا برزت أيضًا.

إن حملة «الحرية لعبد الله أوجلان والحل السياسي للمشكلة الكردية» أحدثت صدىً واسعًا في أربع قارات خلال عام واحد. كانت المسيرة الكبرى في كولونيا، التي شارك فيها مئات الآلاف، وفعاليات القراءة التي نظمت في 160 مركزًا حول العالم، و«نوبة الحرية» في ستراسبورغ التي دخلت عامها الثاني عشر، من أبرز الفعاليات التي ميزت العام.

وطالبت منظمات وجهات كردية ببدء مرحلة الحوار والمفاوضات السياسية بضمانات دولية من أجل حل القضية الكردية، ولم يتم طرح تعيين طرف ثالث كمراقب لوقف الاشتباكات على جدول الأعمال حتى الآن، لا من قبل حزبنا ولا من قبل السيد أوجلان. ولم يحن الوقت بعد لطرح مثل هذه القضية. حيث

تظهر الدولة التركية وائتلاف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية الذي يقودها، أنهما لا يستطيعان التكيف مع السلام من خلال ممارساتهما. في الحقيقة نحن نكافح مع واقع الحكومة التي وضعت السياسة المدنية جانبًا منذ سنوات طويلة. حيث تم تصميم البلاد كنظام شمولي، مع آلية أمنية مصممة لخدمة المصالح السياسية لأردوغان ونظام قضائي مسيس. إن بناء السلام في مثل هذا النظام ليس بالأمر السهل. ويجب أن تخضع آلية الدولة لتحول ديمقراطي. نحن نسمي هذا «تنظيف الطريق». وحتى يكون الحل ممكنًا، لا يمكن تحقيق التقدم دون ضوابط قانونية، وخاصة قانون مكافحة الإرهاب وقانون العقوبات، ودون التطبيق الكامل لمبدأ الفصل بين السلطات.

• ما هو تأثير الأحداث الإقليمية الكبرى وعلى رأسها العدوان الإسرائيلي ضد غزة ولبنان على تطورات القضية الكردية خلال الفترة المقبلة؟

- إن تفاقم الأزمة الإسرائيلية- الفلسطينية في ظل دوامة العنف وانتشارها إلى مناطق أوسع يشكل مخاطر على الكرد أيضًا. ليس لدى الإدارات الحالية في كل من سوريا وتركيا سوى رد فعل أمني، وهذا يقودهم إلى اتباع سياسات غير متسقة. إن الظروف التي تجبرهم على صنع السلام مع الكرد في مواجهة التطورات الحالية والمخاطر المتزايدة قد تسمح أيضًا بوقف دوامة العنف في المنطقة. والمهم هنا هو أن يظهر صناع القرار نهجًا صادقًا وحسن النية في التعامل مع الأزمات.

• هل نرى يومًا ما توحّدًا للقوى الكردية في سوريا والعراق وإيران وتركيا من أجل ترتيب الصف الوطني تمهيدًا لحل القضية الكردية العادلة؟

- إن هدف ضمان الوحدة الوطنية للكرد سيمكن من تحقيق الديمقراطية في الدول الأربع المعنية، والحد من التناقضات القائمة على الدولة القومية بين بعضها البعض، وحتى أن تصبح الحدود بلا معنى. إن تحقيق الوحدة الوطنية للكرد لن يخلق حدودًا جديدة، بل على العكس من ذلك، سيمهد الطريق للتغلب على الوضع الإقليمي الراهن الذي تحول إلى قيود تسببت في أزمات إقليمية على مدى 100 عام.

الحرب ضد «حزب العمال» وتعرّض الكرد للقصف المستمر الذي يؤثر سلبًا على المدنيين سيدمر كل محاولات الحل

خلال مؤتمره التأسيسي في بروكسل

«المسار الديمقراطي»... نحو سوريا تتسع للجميع

أنهى «المسار الديمقراطي السوري» أعمال مؤتمره التأسيسي مؤخرًا، في العاصمة البلجيكية بروكسل، الذي عُقد على مدار يومين، وحضره 128 مندوبًا يمثلون مختلف القوى والشخصيات السورية البارزة، والعديد من التيارات والحركات والمنظمات والشخصيات المستقلة في سوريا وخارجها.

وخلال أعمال اليوم الأول من المؤتمر، ألقيت كلمة باسم لجنة الإعداد والمتابعة للمؤتمر، ركزت على مراحل التحضير للمؤتمر، والأطراف التي ساعدت في إنجاز هذا العمل، ومن بينها مركز أولاف بالمه السويدي.

كما ألقيت كلمة باسم مركز أولاف بالمه، أكدت على استمرار المركز بدعم الأنشطة التي تساعد في حل أزمة السوريين، وكذلك كلمة باسم اللجنة السياسية في مدينة السويداء، التي أكدت

> المؤتمر يدعو إلى حوار وطني شامل لضمان حقوق جميع مكونات الشعب السوري ومنع عودة الاستبداد

مروان محمود

أهمية اللا مركزية في الحكم من أجل ضمان أن يلعب المجتمع الدور الرئيس في الإدارة.

وجاء انعقاد المؤتمر، بمشاركة واسعة النطاق، وفي إطار تعزيز الجهود الرامية للوصول إلى حل سياسي وفق قرار مجلس الأمن رقم 2254 وبناء سوريا حرة ديمقراطية ولا مركزية، وتطوير الجهود التي بذلتها مؤسسات المعارضة السورية حتى الآن، والتكامل معها.

خلال مراحل التحضير لعقد المؤتمر، تم تشكيل لجان تنظيمية وفكرية متعددة، كان دورها الأساسي هو وضع إطار سياسي وتنظيمي يعكس تطلعات المشاركين، ويضمن نجاح المؤتمر. هذه اللجان عملت على صياغة «خارطة طريق» تهدف

يجب حل القضية الكردية وفق قرارات الشرعية الدولية وضمان حقوق المكونات الإثنية الأخرى

مؤتمر «المسار الديمقراطي السوري» في بروكسل: خطوة جديدة نحو مستقبل ديمقراطي لسوريا

إلى تحقيق تحالف واسع بين القوى الديمقراطية والسياسية المختلفة، بما يضمن تمثيلًا حقيقيًا لكافة مكونات الشعب السوري.

وأكد علي رحمون، عضو لجنة الإعداد والمتابعة لمؤتمر «المسار الديموقراطي»، أن المؤتمر جاء نتيجة العديد من الحوارات والملتقيات التي عقدت خلال الفترة الماضية، لافتًا إلى أن «النخبة السياسية الديمقراطية عجزت عن تحقيق وحدتها الفاعلة، رغم المحاولات العديدة منذ عام 2011، وظهور الحاجة للتغيير من أجل سوريا حديثة ديمقراطية يسودها القانون، وأن يختار الشعب حكومته بنفسه».

وأوضح رحمون، في تصريحات، أن المشاركين توصّلوا خلال اللقاءات التشاورية إلى توافقات جوهرية حول عدة قضايا، أبرزها الهوية السورية الجامعة ضمن حدود سوريا كوطن نهائي للسوريين والاتفاق على اللامركزية كضمانة للجميع، وفصل الدين عن الدولة، والتأكيد على الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وتحرر المرأة كمبادئ دستورية محصّنة وغير قابلة للتعديل.

تغيير سوري عميق

أثارت نقاشات المؤتمر حوارات ساخنة، شارك فيها قسم كبير من الحاضرين، وآخرون يقاسمون رفاقهم فكرة منظمي المؤتمر والداعين إليه، في أن يكون منصة لتوحيد القوى الوطنية السورية من أجل إيجاد للصراع طويل الأمد، والوصول إلى سوريا ديمقراطية «تتسع للجميع».

من جهة ثانية، استهدف المؤتمر دعم وتوسيع علاقات «مجلس سوريا الديمقراطية»، وأن يصير مدخلًا نحو تطوير تجربة شمال شرقي سوريا، بحيث تكون مثالًا يحتذى لما ينبغي السير فيه بعد 13 عامًا من اندلاع الأحداث الدموية في سوريا، وتوجها للخروج من واقع تدهور الحال السوري. وذلك من أجل تخفيف معاناة السوريين، التي فاقت كل التقديرات والتوقعات، ولا تزال تتدهور يومًا بعد يوم.

فيما ركزت نقاشات أخرى، على أن الذهاب في اتجاه تغيير سوري عميق انطلاقًا من تجربة منطقة «الإدارة الذاتية» شمال شرقي سوريا، يتطلّب مراجعة تجربة السنوات الماضية بما فيها من سياسات وإجراءات وعلاقات، ورسم بدائل لما كان خطأ في أي منها، وتطوير ما كان صحيحًا فيها، خصوصًا أن الظروف الإقليمية فرضت تبعات ثقيلة على هذه التجربة، منها العداء الشديد حتى الاشتباك المسلح مع تركيا والميليشيات المسلحة التي تعيش في ظل الاحتلال التركي.

وشدد البيان الختامي لمؤتمر «المسار الديمقراطي» على الانتقال السياسي عبر الأمم المتحدة والقرارات الدولية، وخاصة القرار 2254، وتوسيع تمثيل السوريين، والتأكيد على الهوية الوطنية السورية، مشيرًا إلى ضرورة إقامة نظام لامركزي تتحدد تفاصيله عبر حوار وطني شامل بين كافة الأطراف، لضمان

سارة: المؤتمر سعى إلى تجاوز واقع «الانسداد السوري» القائم أو فتح «ثقوب» فيه على الأقل

المسار-الديمقراطي-السوري2

حقوق جميع مكونات الشعب السوري ومنع عودة الاستبداد، والفصل بين الدين والدولة وحياد الدولة تجاه الأديان». وقال «إنه يجب حل القضية الكردية وفق قرارات الشرعية الدولية وضمان حقوق المكونات الإثنية الأخرى».

ودعا البيان الختامي للأمانة العامة للمسار الديمقراطي السوري إلى الاستمرار نحو «وحدة وتنظيم الديمقراطيين السوريين، حتى الوصول إلى مؤتمر وطني شامل، تحت إشراف دولي وإقليمي، يجمع كافة القوى السياسية والديمقراطية المؤمنة بمستقبل متقدم للبلاد على أن تكون سوريا المستقبلية نتاج جهود الجميع».

وفي هذا الصدد، قال الدكتور رزكار قاسم، ممثل مجلس سوريا الديمقراطية في ألمانيا، إنه في إطار الجهود المتواصلة لترسيخ «مسار ستوكهولم» الذي يهدف إلى تشكيل تحالف ديمقراطي علماني يمثل مختلف الأطياف السورية، تتوجت هذه المساعي بعقد هذا المؤتمر، كخطوة محورية نحو تحقيق تحول سياسي شامل ومستدام في سوريا، بعيدًا عن الأجندات الخارجية التي طالما فرضت نفسها على الساحة السورية. واكتسب هذا الحدث أهمية متزايدة في ضوء التطورات الإقليمية والدولية التي تلقي بظلالها على الملف السوري وعلى الجهود الرامية لإنهاء الصراع الذي مزق البلاد لعقد كامل.

وأضاف قاسم، أن عقد مؤتمر «المسار الديمقراطي» يتزامن مع تحولات إقليمية ودولية متعددة، أبرزها التقارب التركي مع النظام السوري. فبعد سنوات من دعم تركيا للمعارضة السورية المسلحة، بدأت أنقرة، تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية، تتبنى نهجًا أكثر براغماتية.

وهذا التقارب التركي- السوري أثار تساؤلات حول تداعياته على مستقبل المعارضة السورية، وخاصة القوى التي اعتمدت على الدعم التركي لسنوات. فهل سيؤدي هذا التقارب إلى تهميش تلك القوى وتركها لتواجه مصيرًا مظلمًا، أم سيدفعها إلى البحث عن حلفاء جدد واستراتيجيات بديلة؟

هنا، يبرز «مسار ستوكهولم» الذي يدعمه المؤتمر، كبديل حقيقي للقوى الديمقراطية التي تسعى إلى بناء سوريا جديدة على أسس وطنية وديمقراطية، بعيدًا عن التبعية لأجندات القوى الإقليمية.

نافذة مفتوحة للجميع

من جهته، قال الصحافي السوري بشار عبود، أحد الشخصيات المشاركة، إن «الغاية من المؤتمر أن يكون نافذة مفتوحة للجميع أن يتحاوروا مع بعضهم البعض كردًا وعربًا، طوائف وأحزاب بما يعكس فسيفساء المجتمع السوري كله، وألا يتم إقصاء أي طرف من الأطراف وهذا على ما أعتقد هو ما يميز مؤتمر المسار الديمقراطي السوري من أنه سعى منذ انطلاقة مساراته التشاورية الأربعة وحتى عقد المؤتمر

مؤتمر المسار الديمقراطي السوري في العاصمة البلجيكية، بروكسل

إلى فتح حوار بناء يشمل مختلف شرائح المجتمع السوري».

وأكد أن «هذا المؤتمر يعدّ فرصة هامة لمناقشة وتنسيق الجهود من أجل وضع أسس لمستقبل مشترك بين السوريين قائم على الحرية والعدالة والمساواة، وذلك من خلال تطوير الجهود التي بذلتها قوى المعارضة السورية من أجل التوصل إلى حلول تسهم في تعزيز العمل على الصعيد الوطني».

واختتم الصحافي السوري حديثه، بالقول: «إن المؤتمر يعدّ فرصة جادة للبدء بحوارات مجتمعية، لإعادة العلاقات بين السوريين وتوسيع آلية التوصل إلى تفاهمات مشتركة تؤسس لعقد اجتماعي جديد يعكس خصوصية المجتمع السوري بأطيافه المتنوعة، مع ضرورة تشخيص المسارات الممكنة التي من شأنها المساعدة في إنتاج وطن يتسع لجميع السوريين بكل مكوناتهم وشرائحهم».

وقال الكاتب فايز سارة، إنه «بغض النظر عن ملاحظات هنا وهناك سبقت المؤتمر أو جاءت بعده، فقد اعتبر بعض السوريين أن انعقاد المؤتمر والمشاركة فيه خطوة إيجابية في تكريس تقارب واجتماع ونقاش سوري في وقت تتزايد تحديات ومشاكل سوريا والسوريين، وسط عواصف سياسية وعسكرية تجتاح منطقة شرق المتوسط، وتشغل العالم».

وأضاف سارة: «خلاصة القول إن انعقاد مؤتمر «المسار الديمقراطي» في بروكسل، قد جسد إيجابيات الاجتماع السوري لأطراف متعددة، وكرّس فرصة سماع أصوات مختلفة من كل الاتجاهات والمستويات، تناولت كل الموضوعات، ووجهت دعوات من أجل الإصلاح والتغيير، وفتح بوابات تلاقي الأصوات من داخل المؤتمر وخارجه، سعيًا لتجاوز واقع الانسداد السوري القائم، أو فتح ثقوب فيه على الأقل».

رغم ذلك، يبقى الأمل معقودًا على أن تشكل مُخرجات وتوصيات مؤتمر «المسار الديمقراطي»، نقطة تحول في الأزمة السورية، وأن يفتح الباب أمام حل سياسي شامل يضمن وحدة سوريا وسيادتها، ويحقق تطلعات شعبها في الحرية والكرامة والعدالة.

واستمرت مناقشات وثائق وأوراق المؤتمر، مغلقةً أمام وسائل الإعلام في اليوم الأول والثاني، واختتم أعماله بانتخاب أمانة عامة للمؤتمر مؤلفة من 23 عضوًا وعضوة من المشاركين حضوريًا في المؤتمر، وكذلك المشاركين فيه عبر تقنية الفيديو، بحسب ما أكد مشاركون في المؤتمر.

■ المصادر:

1- مؤتمر المسار الديمقراطي السوري يختتم اعماله بانتخاب أمانة عامة، موقع وكالة فرات للأنباء، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

2- المسار السوري الديمقراطي ينهي مؤتمره التأسيسي مشدداً على 2254 ومحذراً من تقسيم البلاد، موقع وكالة نورث برس، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

3- موعد مؤتمر «المسار الديمقراطي السوري» في بروكسل، موقع وكالة أنباء هاوار، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

4- انطلاق أعمال مؤتمر «المسار الديمقراطي السوري» في بروكسل، موقع كورد أونلاين، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

5- بروكسل...مؤتمر المسار الديمقراطي يؤكد على وحدة سوريا وإيجاد حل للقضية الكردية، موقع اليوم، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

وسط المتغيّرات الجيوسياسية التي تعصف بالشرق الأوسط

القضية الكردية تبحث عن «الحل الضائع»

يوسف شرف الدين

أعادت المتغيّرات الجيوسياسية المتسارعة التي تعصف بالشرق الأوسط، خصوصًا في ظل تنامي الأطماع الإسرائيلية التي يجري الحديث عنها علنًا، طرح عدد من قضايا المنطقة المصيرية المُعلقة، والتي باتت محور اهتمام الرأي العام العالمي، كما عززت المطالبات الدولية والإقليمية بضرورة السعي إلى حل عادل ومستدام للقضيتيّن الفلسطينية والكردية.

كما أن التحوّلات الفكريّة والسياسية والاقتصاديّة الجارية في العالم الآن، ومحاولات رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، دفعت بالقضيّة الكرديّة لتكون محور اهتمام العديد من القوى الكبرى، من منظور ضرورة الانسجام مع الاستراتيجيّات الجديدة التي تضعها للمنطقة برمتها.

وجاء طرح «مبادرة السلام» التركية الأخيرة، التي أعلن أردوغان نفسه عن تأييدها، في إطار تلك المتغيّرات الجيوسياسية، وبالتزامن مع

> الحكومات التركية المتعاقبة أنكرت وجود «مشكلة كردية» ومارست سياسة الإنكار والتهميش والإقصاء ضد الكرد

ظهور حسابات جديدة توجب على جميع الأطراف الإقليمية بما فيها تركيا، حل القضايا العالقة في الشرق الأوسط.

وتمثل المبادرة الجديدة لحل القضية الكردية في تركيا خطوةً مهمة نحو معالجة إحدى أكثر القضايا تعقيدًا في البلاد، وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار الداخلي، وتحسين علاقات تركيا المشوهة مع المجتمع الدولي، ومع ذلك سيواجه هذا المسار الجديد صعوبات وتحديات كبيرةً، إذ يتطلب الأمر التزامًا جادًا من جميع الأطراف المعنية لضمان نجاح هذه المبادرة وتحقيق السلام المستدام، ليس في تركيا فحسب، بل في مناطق أخرى يقطنها الكرد مثل سوريا والعراق وإيران.

وكانت القضية الكردية على مر التاريخ،

المتظاهرون أكدوا أن التهديدات التركية لا تكسر إرادتهم

ومازالت، مثل جبل عالٍ يطل على أفق التوترات والصراعات، حيث تتشابك خيوط السياسة والهوية والثقافة في نسيج محلي وإقليمي معقد.

ورغم أن الكرد، كأمة عريقة ذات حضارة، قد عبروا العصور بثبات وشجاعة، إلا أن مصيرهم يظل مُعلقًا بين أمواج التقسيم والحرمان. واليوم، بينما تظل القضية الكردية في معظم الأنحاء بدون حل، في ذات الوقت الذي يقف العالم أمام معضلة حل هذه القضية التي تنزف منذ عدة قرون.

شعلة من الأمل

تُعد القضية الكردية في تركيا واحدةً من أبرز القضايا السياسية والاجتماعية التي شهدتها تركيا على مرِّ العقود. وتعود جذور الصراع إلى أوائل القرن العشرين، حين تمَّ تَجاهل الحقوق الثقافية والسياسية للكرد بعد تأسيس الجمهورية التركية الأولى عام 1923، على يد كمال أتاتورك، وتوقيع «اتفاقية لوزان» 1923 التي ألغت «اتفاقية سي□ر»، والتي أعقبها سلسلة من السياسات التي استهدفت الهوية الكردية، بما في ذلك حظر اللغة الكردية وممارسات التهميش، وتزايدت حالات القمع واستخدام القوة المسلحة ضد الكرد.

في المقابل، بدأ الكرد في تنظيم أنفسهم سياسيًا وعسكريًا في بداية السبعينات، للانتفاضة ضد السياسات التركية ضد الهوية الكردية، لا سيَّما بعد إعدام الشيخ سعيد بيران وقمع كافة المحاولات التي وُلدت بعده لاستعادة حقوق الكرد، مما أدى إلى نشأة حزب العمال الكردستاني (PKK) عام 1978، والذي انخرط في صراع ضد الدولة التركية في عام 1984، برئاسة الزَّعيم الكردي الأسير عبد الله أوجلان.

وشهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، الصراع الدموي بين تركيا والمقاتلين الكرد. أدى هذا الصراع إلى خسائر بشرية كبيرة ومعاناة إنسانية واسعة، فضلًا عن تدهور العلاقات بين مختلف الفئات الاجتماعية، وفي عام 1999، اعتُقل زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، وتم جلبه إلى تركيا، وتم حبسه في سجن جزيرة إمرالي.

حاولت الحكومات التركية المتعاقبة إجراء محادثات سلام مع الكرد، ولكن غالبًا ما كانت هذه المحاولاتً غير ناجحة، فقد حاول «أوزال» حلَّ القضية الكردية، من خلال إصدار عفو عن السجناء السياسيين شمل الآلاف من الكرد، واستبدال الحظر الكلي عن اللغة الكردية بحظرٍ جزئي.

وعُقدت أول مفاوضات غير مباشرة بين «حزب العمال» وتركيا في 1993، إلا أنه بعد

> الحلول المطروحة للقضية الكردية العادلة ليست مجرد مسارات سياسية جافة بل هي «شعلة من الأمل»

القضيّة الكرديّة والبُعد التّاريخيّ والدّوليّ

وفاة أوزال باءت كل المحاولات السابقة بالفشل، وعملت حكومة أردوغان على أداء بعض الحلول والمبادرات الشكلية، حيث أظهرت بعض الانفتاح على الكرد لأغراض إعلامية، من خلال السماح ببعض التعاملات غير الرسمية للغة الكردية وإنشاء محطات تليفزيونية وغيرها، إلا أن الصراع ظل مستمرًا.

وترى الباحثة د. سحر حسن أحمد، أن الحلول المطروحة للقضية الكردية ليست مجرد مسارات سياسية جافة، بل هي «شعلة من الأمل» الذي يُضيء طريق الحلم الكردي. إنها دعوة إلى الاعتراف بالهوية والكرامة، وإلى بناء جسور جديدة تعبُر إلى مستقبل يعمه السلام والاحترام المتبادل.

وتؤكد الباحثة، أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في المنطقة دون أن تجد هذه الأمة طريقها إلى حقوقها المسلوبة، عبر الحلول السياسية، والدبلوماسية، والثقافية التي تحمل في طياتها وعدًا بمستقبل أفضل.

سياسة الإنكار والإقصاء

يعود السبب في كون القضية الكردية لم تجد حتى الآن حلًا نهائيًا من قبل الحكومات التركية المتعاقبة، إلى غياب الثقة بين الحكومة من جهة والقادة الكرد من جه أخرى، فضلًا عما رافقها من تعقيدات، كان من أبرزها سياسة الإنكار والإقصاء والعنف، فقد قمعت الحكومات التركية المتتالية العديد من الانتفاضات الكردية المسلحة، وأنكرت وجود مشكلة كردية، ومارست سياسة الإنكار والتهميش والإقصاء ضد الكرد، لكن مع القضاء على كل انتفاضة كان الكرد يتمسكون بقضيتهم أكثر فأكثر، ويثبتون قدرتهم على تنظيم أنفسهم من جديد.

> المراقبون: الكرد قطعوا أشواطًا لا بأس بها في وضع قضيّتهم ضمن مراكز صناعة القرار الدّولي

تبنت الجمهورية التركية سياسة معادية للكرد، حيث تم إقصاؤهم من النظام القائم. وقد واجهت النخبة الكردية خيارًا صعبًا: إما الحفاظ على وجودها كمواطنين أتراك بالتخلي عن هويتهم الكردية، أو الإقصاء والتهميش. حيث فرض النظام قانونًا غير مكتوب، يُلزم هذه النخبة بالخضوع عبر التخلي عن الكردايتية وتبني «التركياتية البيضاء»، وهي نسخة متطرفة من القومية التركية مدعومة بأساليب الهيمنة الغربية.

أعاد النظام الجمهوري التركي منذ عهد أتاتورك وحتى أردوغان، صياغة تحالفاته على نحو جعل الكرد على الهامش، مقدمًا للنخبة الكردية خيارًا مشروطًا بالاندماج كمواطنين أتراك، في المقابل يجب عليهم أن يتخلوا عن هويتهم الكردية. ويُوصف هذا التوجه بأنه «قانون فولاذي»، حيث لا يمكن للكرد أن يرتقوا

القوات التركية والفصائل الموالية لها

إلا إذا قبلوا بإنكار هويتهم والانخراط في تعزيز تلك «التركياتية البيضاء».

ويتطلب حل القضية الكردية النظر إلى عدة مستويات ومعالجات شاملة، تشمل الأبعاد السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية. على أن يشمل هذا الحل، الاعتراف بحقوق الكرد أولًا، كذلك الحكم الذاتي، والإدارة الذاتية الديمقراطية.

بداية الحل، هو الاعتراف بحق الكرد في تقرير مصيرهم ضمن حدود الدول التي يعيشون فيها، ويتم تحقيق ذلك عبر إجراءات قانونية ودستورية تضمن لهم المساواة وحماية الحقوق السياسية والثقافية.

كما يتم الحل أيضًا عن طريق الاعتراف الثقافي بحقوق الكرد، من خلال السماح باستخدام اللغة الكردية في المدارس والمؤسسات الرسمية، وتعزيز الثقافة الكردية في الإعلام والفنون. ومن شأن هذا أن يلعب دورًا كبيرًا في دمج الكرد بشكل أكبر ضمن النسيج الاجتماعي العام، مع الحفاظ على هويتهم القومية.

من جهة ثانية، قد يؤدي حدوث حوارات شاملة بين الحكومة التركية والجماعات الكردية المختلفة إلى تسوية سلمية. من أمثلة ذلك، محادثات السلام التي جرت بين تركيا و«حزب العمال الكردستاني» في الماضي. إذ أن حل القضية الكردية عبر الحوار والتفاوض يعتمد على مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار، خصوصا في المناطق التي تعاني من النزاعات.

ويقول الباحث جميل رشيد، في دراسة له بعنوان «القضية الكردية والبُعد التاريخي والدولي في حلّها»، إن العديد من الباحثين في تاريخ نضال الشعب الكردي، يذهبون إلى الاعتقاد أن الكرد قد قطعوا أشواطًا لا بأس بها في وضع قضيتهم ضمن مراكز صناعة القرار الدولي، وهو بطبيعة الحال لم يأت إلا بعد نضال دؤوب من حركة التحرر الكردية، والارتقاء بأسلوب التّعامل مع القوى الخارجيّة، وفهمها لمعادلات التّوازن الدولية، ورغم النكسات التي يتعرّضون لها؛ إلا أنهم حققوا قفزة استراتيجيّة على طريق حلّ قضيّتهم حلًا عادلًا، وإن اختلفت مستويات الحل وسبل الوصول إليه.

■ المصادر:

1- القضية الكردية تحديات وحلول مستدامة، موقع مركز آتون للدراسات، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

2- القضية الكردية والخيار السلمي، موقع الشرق الأوسط، 15 أبريل/نيسان 2023.

3- القضيّة الكرديّة والبُعد التّاريخيّ والدّوليّ في حلّها، موقع مجلة الشرق الأوسط الجديد، 15 أبريل/نيسان 2020.

4- المحاولةُ التركيةُ لخلْق مسارٍ جديد لحل القضية الكردية، موقع شاف، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

كتـــاب العـــدد

من خلال الأدوات والأفكار التقليدية المتعارف عليها في عالمنا اليوم.

ركز «آبو»، على أهمية التحرر الفردي والجماعي كوسيلة لتحقيق التعايش والسلام. كان يعتقد أن المشكلات الاجتماعية والسياسية ليست مجرد نتائج لصراعات القوة، بل هي ناتجة عن هياكل اجتماعية قائمة على القمع والهيمنة. لذا، فإن حل هذه المشكلات يتطلب إعادة التفكير في هذه الهياكل وبناء نماذج جديدة تحقق العدالة والحرية.

وتتيح فلسفة «الأمة الديمقراطية» نموذجًا مبتكرًا لبناء مجتمعات أكثر عدلًا وتسامحًا. ومن خلال أفكاره، يواصل أوجلان التأثير على مسارات التغيير الاجتماعي والسياسي، ويظل صوته صدىً يدعو إلى بناء عالم أفضل يتسع للجميع.

حراك دولي كبير

يسجل الكاتب عددًا كبيرًا من الأنشطة والفعاليات الدولية المطالبة بإطلاق سراح أوجلان من سجنه التركي، خصوصًا أن الرجل البالغ من العمر الآن 76 عامًا، أمضى 25 سنة في السجن، ما يعني أنه قضى «ثلث عُمره» معتقلًا.

في هذا الإطار، وفي أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي 2023، أدلى ناشطون دوليون في 74 مدينة حول العالم ببيانات للرأي العام العالمي، وأعلنوا عن انطلاق حملة «الحرية لعبد الله أوجلان، الحل السياسي للقضية الكردية». انطلقت الحملة بقراءة بيان في مدينة ستراسبورج الفرنسية حيث مراكز كل من؛ المجلس الأوروبي، ولجنة مناهضة التعذيب، ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية. ثم تلاها قراءة بيانات في 74 مدينة حول العالم ما يُمثل السن التي وصل إليها القائد عبد الله أوجلان في ذلك الوقت.

إضافة الى الدول الأوروبية، تمت قراءة البيانات في دول مثل بنجلادش، وباكستان، وطوكيو. اليابان، والهند، وكينيا، وافريقيا الجنوبية، وأمريكا اللاتينية وعشرات المراكز الأخرى من حول العالم. وانتشرت حملة «الحرية لعبد الله أوجلان، الحل السياسي للقضية الكردية» خلال شهرها الأول، في 6 قارات و31 بلدًا و105 مراكز حول العالم، وانضم إليها آلاف الشخصيات المعروفة عالميًا.

انطلقت الحملة في البداية في 74 مركزًا حول العالم، لكنها تخطت خلال فترة قصيرة 105 مراكز تتوزع في قارات آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الشمالية، وأوقيانوسيا، إذ انضم إليها عشرات المؤسسات وامتدت إلى 31 بلدًا حول العالم منها؛ نيجيريا، وبنغلاديش، واليابان، والفلبين، وميانمار، وكينيا، وأفريقيا الجنوبية/ سوازيلاند، وألمانيا، وبريطانيا، واسكتلندا، وويلز، وأيرلندا، وفرنسا، وبلجيكا، وسويسرا، وإيطاليا، والسويد، والدنمارك، والنرويج، وأستراليا، والنمسا، والأرجنتين، وإسبانيا/ الباسك/ كتالونيا، وسلوفينيا، وقبرص، واليونان، وكولومبيا، والإكوادور، وتيمور الشرقية، إضافة إلى آلاف المؤسسات والشخصيات من جميع أنحاء كردستان.

وفي إطار حملة «الحرية لعبد الله أوجلان، الحل السياسي للقضية الكردية»، نظم ناشطون دوليون مطلع العام الماضي 2023، حملة فرعية تحت عنوان «أيام قراءة كتب عبد الله أوجلان»، في العديد من المراكز الدولية، أبرزها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وفي هذه الحملة، جرى قراءة كتب القائد أوجلان بـ 16 لغة، كما تم قراءة أجزاء من مرافعاته، ومناقشة أفكاره، والمطالبة بحريته الجسدية فورًا

ضد محاولات الإبادة وتذويب الهوية الوطنية

أدب الأطفال الكردي... «حائط صد» ثقافي

الفولكلور الكردي

إسراء حبيب

ظل الأدب الكردي المقدّم للأطفال زمنًا طويلًا مجرد حكايات شفاهية يجري تناقلها من جيل إلى جيل، كأغاني الأمهات أثناء نوم الأطفال وقصصهن، وكذلك مآثر وملاحم البطولات والحكايات الشعبية التي كان يتناقلها المغنون في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

وحُرم الأطفال الكرد من أدبٍ مدوّنٍ خاصٍّ بهم لعهود طويلة، ولم يعرفوه كغيرهم من الأطفال حتى وقت متأخر، إلا أنهم عاشوا في فيض نماذج أدبية تراثية متصلة بهم، كالتهليلات والأقاصيص والحكايات الشعبية أولًا، أو نتاجات مبسطة عن أدبيات شفاهية للكبار غير مدوّنة، كانت متداولة في المجتمعات الكردية، كالخرافات والأساطير والملاحم التاريخية ثانيًا.

وتلقى الطفل الاهتمام والرعاية من بعض الأدباء الكرد القدامى، وفي مقدمتهم الشاعر أحمد خاني، أمير الشعراء الكرد (1061م)، الذي قدّم للطفل الكردي مبادئ عامة في التربية

> الأطفال الكرد حُرموا من أدب مدوّن خاص بهم طويلاً ولكنهم عاشوا في فيض نماذج أدبية تراثية

والتهذيب الأخلاقي، كما حثه على المواظبة في طريق تحصيل العلم، مبينًا قيمة العلم والأدب في ترقية النوع البشري وتهذيبه والسموّ به إلى مستوى فكري وشعوري وخلقي نبيل.

وفي ظل المحاولات المستمرة من جانب أطراف إقليمية لمحو الهوية الكردية، يصبح أدب الأطفال الكردي سلاحًا في معركة الحفاظ على الهوية، وبناء أجيال جديدة تمتلك الوعي الكافي بأمتها، ويمكنها مواجهة الإبادة والصهر الثقافي الممنهج.

نتاجات الأدب الشفاهي

في كتابه «أدب الأطفال في الثقافة الكردية.. كرد سوريا أنموذجًا» يقول الكاتب والباحث عبد المجيد إبراهيم قاسم، إن النماذج المدوّنة التي ظهرت في وقت متأخر نادرة جدًا، على عكس

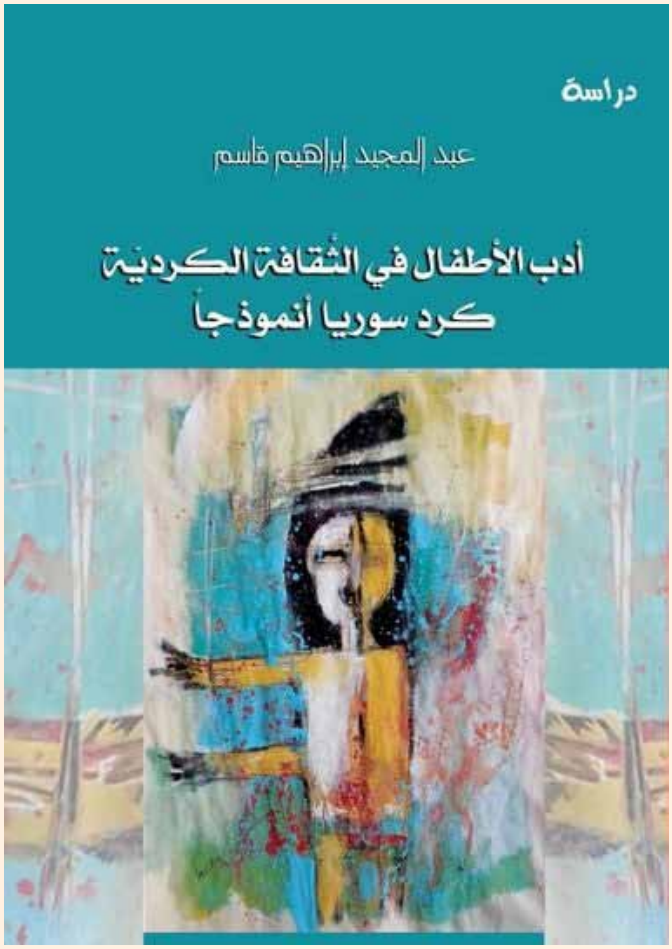

نتاجات الأدب الشفاهي، حيث قدّم بعض الأدباء الكرد الكبار نتاجات شحيحة ومتفرّقة للأطفال، خلال فترات زمنية متباعدة، من ضمنها محاولات تبسيط بعض المواد التراثية، طغى عليها طابع الإرشاد، وتركّزت أهدافها على نشر الأخلاق والقيم الحميدة، دون مراعاة خصائص مرحلة الطفولة السيكولوجية، واحتياجات الأطفال الإدراكية والنفسية.

وفي محاولة لتقديم صورة شاملة عن النتاج الأدبي المكتوب للأطفال الكرد في سوريا، والتعريف بأهمّ التجارب في مضماره، يتطرق الباحث سرد تاريخي للبدايات، والتوقّف عند أبرز المحطات في هذا المجال، مشيرًا إلى ثلاثة انعطافات مهمة، المرحلة الأولى بدأت مع صدور مجلة Hawar أو «الصرخة"، وما نشرته للأطفال في فترة زمنية مبكرة، والتي أعدّها تأسيس حقيقي للتوجّه الأدبي والثقافي للأطفال الكرد بلغتهم الأم.

وتجلت المرحلة الثانية في نتاجات بعض الكتّاب في الصحف والمجلات الكردية في الداخل والخارج. ونشطت الصحافة الكردية، بفعل الحراك الثقافي الذي صبغ فترات زمنية محدّدة من المشهد السوري، وأثمرت بعض تجاربها هنا وهناك، وقد نشر بعض الأدباء عبر تلك المنابر جزءًا من نتاجاتهم للأطفال. وأهم هؤلاء الأدباء هو جكرخوين، أبرز الشعراء الكرد في العصر الحديث، وأهمّ المبدعين الذين انتبهوا لهذا المجال مبكرًا.

استثمر جكرخوين الفلكلور الكردي استثمارًا جيدًا، فنجد في أولى دواوينه، قصيدة للأطفال سلط الضوء خلالها على واقع الشعب الكردي الممزّق، والتناقضات الثانوية التي يحملها هذا الواقع.

ولكن، بسبب انصراف الكثير من المثقفين إلى العمل السياسي في ستينيات القرن الماضي، تراجعت الحركة الثقافية الكردية عمومًا، وخفّ ضوؤها كثيرًا. وبطبيعة الحال قلّ الاهتمام بالكتابة للأطفال القليلة أصلًا، وملأ الصمت مسامعهم خلال فترة طويلة نسبيًا.

وبشكل عام، فقد تأخر ظهور الأدب الخاص بالأطفال عند الكرد كثيرًا، بالمقارنة مع نشأته وتطوره وانتشاره لدى الشعوب المجاورة على الأقل، ولم يلق الاهتمام الكافي، بسبب عوامل كثيرة حالت دون ذلك، لعلّ من أبرزها: الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية العامة للكرد، وتفشي الأمية، وعدم اعتبار هذا النوع من الكتابة ذي صفة اعتبارية.

بدأت مرحلة ثالثة من تطور أدب الأطفال

> النماذج الأدبية المدوّنة التي ظهرت في وقت متأخر نادرة جدًا على عكس نتاجات الأدب الشفاهي

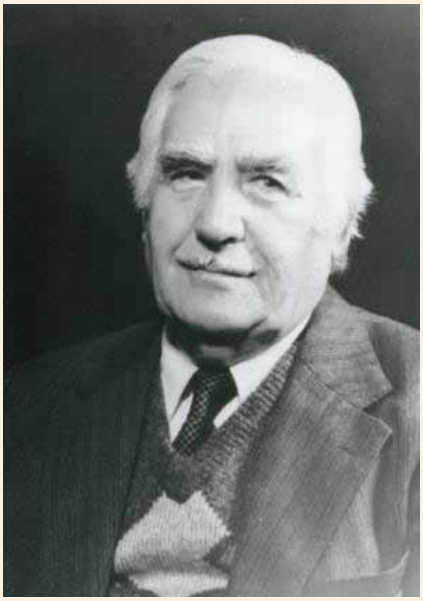
جكرخوين

الكاتب عبد المجيد إبراهيم قاسم

الشاعر أحمد خاني، أمير الشعراء الكرد

الكردي، مع ظهور تجارب عدّة منذ تسعينيات القرن العشرين، انبرت خلالها مجموعة من الكتّاب والأدباء للتوجّه الجادّ للأطفال، فأصدروا مجموعات شعرية وقصصية أسهمت في نقل هذا الأدب إلى مرحلة جديدة، وشكّلت نقطة انعطاف هامة بالنسبة له. من هؤلاء: عبد الرزاق أوسي ومحمد عبدو النجاري، وغيرهما.

ويرى باحثون، أن المتتبّع لتجربة الكتابة عن الطفولة في الأدب الكردي، يلاحظ افتقار هذه التجربة إلى الخبرة في التعامل مع جمهور الأطفال عمومًا، فقد ظلّت الكثير من النماذج المنجزة تعتمد أساليب التبسيط والاستسهال، وتفتقد إلى التعبير عن احتياجات الأطفال، ومن أهم الخصائص الفنية للنماذج الأدبية المكتوبة للأطفال في تجربة كرد سوريا.

وعانى أدب الطفل الكردي من عدم تحقيق الكثير من الخصائص الأدبية الأساسية في النصوص، كالتسلسل في الأحداث، والتنوّع في الشخصيات، والتوازن بين عنصريّ الواقعية والخيال. فضلًا عن إظهار الشخصيات والأحداث بصورة عشوائية وغير واضحة المعالم أحيانًا، إذ كثيرًا ما قُدمت الشخصية بقدرات وإمكانات مبالغ فيها، والأحداث مشبعة بالعواطف غير المناسبة.

وكان الاهتمام بالمضمون على حساب الشكل والبناء الفني، بالإضافة إلى كثرة أساليب الوعظ والإرشاد والوصايا، والممارسة الخطابية على الأطفال، وزجّهم في مسارات سياسية بدت باهتة بالنسبة لهم.

وتغيّر الوضع مع تنامي الاهتمام بالكتابة للأطفال بين الأوساط الثقافية الكردية، في العقد الأخير من القرن العشرين، ومع انتشار النظريات التربوية- النفسية الداعية للاعتناء

باحث: «الإدارة الذاتية» باتت مؤهلة لاستثمار التراث الأدبي والثقافي في خدمة وبناء أدب الأطفال

بالطفولة وتلبية احتياجاتها المختلفة، وبحكم التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الكردي في سوريا.

وازداد تبعًا لذلك الوعي بأهمية أدب الأطفال في التنشئة الاجتماعية، فواكب بعض الأدباء هذه المعطيات الجديدة، وبدأوا بالالتفات نحو أهمية الكتابة الأدبية الموجهة للطفل خصيصًا لهم.

وخصّص بعض الكتّاب والأدباء جزءًا من نتاجاتهم النثرية للأطفال، رفدوا بها المكتبتين الكردية والعربية بنتاجاتهم، نذكر أهمهم الشيخ توفيق الحسيني، وإسهاماته الكبيرة في الترجمة، وأيضًا إسهامات الكاتبة ديا جوان، وعلى الرغم أنّ هذه المرحلة (التسعينيات) كانت الأكثر ثراءً كمًّا وكيفًا، وشهدت توجّه عدد من الأدباء للأطفال، إلا أنّ كتاباتهم ترافقت مع كتاباتهم للكبار، فكانوا جميعًا كتّابًا للكبار بالدرجة الأولى، ولم يتخصّص كاتب كردي في سوريا بالكتابة الإبداعية الموجّهة للأطفال.

صاحب تلك الفترة هامش مساحة من الحريات، دفعت عجلة الأدب بشكل عام، فظهر لأول مرة على الساحة الأدبية الكردية في سوريا نتاج خاص بالأطفال، وبرزت بعض الأسماء في هذا المجال، ذلك في إطار مبادرات شخصية تمثّلت ببعض الإصدارات الشعرية والقصصية، وتجربة صحافية للأطفال أو أكثر بقليل، وأحيانًا بنَصّ أو أكثر ضمن الإصدارات الأدبية للكبار، وعلى الرغم من تواضع عدد التجارب إلى حدٍّ ما، إلا أنها شكّلت مرحلة أساسية لأدب الطفل الكردي في سوريا.

وبعد ظهور «الإدارة الذاتية" في شمال سوريا، بدأت مرحلة النهوض بالأدب الكردي بشكل عام وأدب الأطفال بشكل خاص. وخلال الأعوام الأخيرة، بدأ التدريس والتعلم باللغة الكردية بشكل رسمي وفق مناهج عصرية. وأنشأت العديد من المعاهد والجامعات المختصة بالأدب والثقافة والتاريخ واللغة، وغيرها من الفروع التي حرم منها الشعب الكردي، والتي تُعد المنبع والمنهل الرئيسي لانتشال وتخليص الأدب والثقافة الكردية بشكل عام، من بوتقة الإبادة والصهر والانحلال ضمن الثقافات المفروضة عليه الأمر الذي تطلب البدء بداية سلمية للنهوض بالمجتمع والحفاظ على قيمه ومبادئه وذلك ببناء أجيال واعية بقضايا مجتمع ووطنه.

ويقول الباحث ياسر خلف، إن «الإدارة الذاتية" في روج آفا بتجربتها الناجحة، باتت مؤهلة لاستثمار التراث الأدبي والثقافي في خدمة وبناء أدب الأطفال، وذلك بإجراء دراسات وأبحاث مكثفة لإعداد مناهج خاصة بالأدب المقدم للأطفال وخاصة وأن البنية المؤسساتية باتت مؤهلة لاتخاذ هكذا اجراءات التي من شأنها أن تضع الأسس السليمة المستقبلية للأجيال المتصاعدة المتنامية على الإرث الثقافي والأدبي الأصيل.

بالصور... آثار الهجمات التركية على شمال شرق سوريا خلال النصف الأول من عام 2024

صورة الطفلة فرح التي فقدت قدميّها، نتيجة غارة تركية استهدفت مجموعة من النساء العاملات في جني القطن في ريف الدرباسية، بتاريخ 9 أكتوبر 2023

صورة لمصنع تعبئة الأوكسجين المُدمر في القامشلي، التُقطت من قبل Meghan Bodette مديرة الأبحاث في المعهد الكردي للسلام، بتاريخ 10 مارس 2024

تظهر الصور اندلاع النيران في محطة تحويل الكهرباء في كوباني بعد تعرضها لقصف بواسطة طائرة مُسيرّة تركية، منتصف يناير 2024

صورة لسيّارة أبو جورج حين تعرضها للقصف بالقرب من مدينة ديريك المالكية، بتاريخ 28 فبراير 2024

صورة لسيّارة لوند حسن حين تعرضها للقصف في مدخل مدينة ديريك المالكية، بتاريخ 28 فبراير 2024

صورة الطفلة لجين دشو (11 عامًا) في المشفى التخصصي في مدينة منبج، بتاريخ 26 أبريل 2024، بعد أنَ أصيبت بشظايا في البطن، نتيجة قصف نفذته الفصائل التابعة لتركيا

شهريات

المرأة وأزمة الديمقراطية الأمريكية

ليلى موسى*

لعبت الانتخابات الرئاسية الأمريكية دورًا كبيرًا بكشف الستار عن حقيقة المجتمع الأمريكي المنقسم على نفسه. وما يحمل في طياته من متناقضات على أساس النوع البشري متجسدةً على هيئة صراع ما بين إرثه القديم المتمثل من خلال الاحتفاظ بالأدوار التقليدية للجنسين من قبل الذكور والإناث ما فوق 45 عامًا الرافضين لجميع المطالبات التي تمس تابوهاتهم المقدسة التي لا تقبل التغيير. ورغبة النساء الجامعيات والفئات الشبابية في التغيير وقبول اختلاف الآخر المختلف، والمساواة على أساس النوع نابعة من المعرفة والوعي الحر ومدركة لطبيعة وجوهر الهوية الأنثوية التي لا تقبل القولبة، والصورة النمطية للأدوار المنوطة بها، والمطالبة برفع القيود عن بعض الممارسات لتكون على أساس الحرية من دون قيود بما يتماشى مع ما جلبته الحداثة الرأسمالية وما تحمله من قيم نيو ليبرالية.

توقع برايان لانزا، مستشار أول في حملة دونالد ترامب، أنه واثق من فوز ترامب لأن "الفجوة بين الجنسين من الذكور تمنحنا الأفضلية". لم يكن من فراغ إنما جاء بناءً على تحليله العميق وتقييمه وفق المعطيات لطبيعة المجتمع الأمريكي. وعلى أساسه قدم إلى جانب المستشارين الآخرين ضمن حملة ترامب الانتخابية العديد من الأطروحات.

ويبدو أن السيد ترامب والمستشارين القائمين على حملته الانتخابية أجادوا اللعب عبر مخاطبة هواجس الطبقات المحافظة والتعبير عن رغباتها بالحفاظ على القيم المجتمعية الأمريكية، عندما أطلق شعاره أمريكا عظيمة (أمريكا أولًا)، وهو ما جعله يستقطب البيض وخاصة الرجال على حساب باقي مكونات المجتمع الأمريكي. في دعوة صريحة بأن قيادة المرأة أيًا كانت، من أصول بيضاء أو سمراء، يعتبر خطرًا على الهوية الأمريكية لما تحمله من قيم وانفتاح وهدم للقيم التقليدية المتعلقة بالأدوار الوظيفية لكلا الجنسين على حد سواء وفي ذلك تشكيك بقدرة المرأة في القيادة.

وخطابه هذا لم يأت من فراغ، وعلى ما يبدو أنه والقائمين على حملته الانتخابية استخلصوا دروسًا من دورته الرئاسية الأولى، كيف توجهت النساء البيض الجامعيات وصوتن لصالح كلينتون 2016 فقد بلغت نسبة النساء البيض اللواتي صوتن لصالح كلينتون 51% مقابل 44% لصالح ترامب. وازدادت هذه النسبة في انتخابات 2024 لصالح هاريس بنسبة 54% مقابل 44% لترامب. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على التغيير في القيم الأمريكية نتيجة التطورات المتسارعة في عالم المعرفة والتكنولوجيا وبرامج تمكين المرأة. وأن المرأة تسعى إلى تغيير الصورة النمطية التقليدية للأدوار المنوطة بالمرأة.

ويبدو هنا إصرار ترامب على مخاطبة وجدان الرجال ونقاط ضعفهم وبأن تفوقهم وقوتهم على النساء متمثلة في جانبها الغريزي. لذا، ركز في خطاباته على ذلك.

وبحسب استطلاع الرأي بعد خطابه هذا زاد تصويت الرجال وخاصة الشباب حيث ارتفع إلى 46% مقابل من صوت له 36% عام 2020. والملاحظ هنا ليس البيض وحدهم إنما الشباب والرجال اللاتينيين وبالتالي نحن أمام ذهنية ذكورية تعبر عن حقيقة العقلية الذكورية باختلاف المستويات العمرية والعرقية.

إذ يبدو أن الذهنية الذكورية، مهما تقدمت العلوم والمعرفة تجد مصدر قوتها وفحولتها في غريزتها على الرغم مما حصل ويحصل من تقدم تكنولوجي ومعرفي، فهناك هوة كبيرة بين التطور الحاصل والمنظومة القيمية التي تأسس عليها المجتمع الأمريكي، والقائمة على الطبقية والتفوق الجنسي للرجل. فمما لا شك فيه استطاع المجتمع تجاوز البعض من المنظومة القيمية التي شكلت عبئًا أمام تقدم المجتمع الأمريكي واستطاع التخلص من البعض منها مثل العنصرية الأمريكية حيال السود. وبقيادة بارك أوباما لسدة الحكم كسر ذلك الحاجز واستبشرت الإنسانية خيرًا وأن الحقوق تتجاوز الأعراف. ولكن يبدو أنها لم تتجاوز الفارق الجنسي في النوع البشري في عالم النيوليبرالية. وهذا ما يعيد بنا الذاكرة إلى جمهورية أفلاطون الفاضلة في أثناء تقسيمه للجمهورية إلى طبقات، والتي لم يصنف فيها المرأة أساسًا واعتبرها أقرب إلى العبيد.

بالنظر إلى تطور مقاليد الحكم وترؤس رجل من أصول سوداء للحكم، حتى وقت قريب كان يعامل عبدًا، يبدو ذلك العبد باعتباره ذكرًا لم يشكل خطرًا على المنظومة القيمية الذكورية، إنما سيدتان رغم أنهما ترشحتا لقيادة أمريكا بل العالم، ووصلتا إلى هذا المستوى كان نتاج مكتسبات وإنجازات حققتها المرأة ونضالات وأدوار عظيمة قدمتها عبر التاريخ حتى يومنا هذا. ولعل خير دليل نستدل به هو الدور الذي لعبته رئيسة حملة انتخابات ترامب سوزي ويلز هذه السيدة بما تمتلك من حنكة وكفاءة كان لها الدور الرئيس بفوز ترامب. وبالمقابل لم يكتف الغالبية من نعت كاملا هاريس بظل بايدن. إذًا نحن هنا أمام معضلة رئيسية في النظر إلى المرأة على أنها تابع وظل وليست كيانًا مستقلًا. هذه النظرة عمرها آلاف السنين منذ تشكل أولى لبنات المجتمع الطبقي القائم على الاستغلال والنهب وما حمل في طياته من إرهاصات أولى بالنظام الرأسمالي.

انطلاقًا من تلك الفرضية نستنتج أن تأسيس أمريكا كمجتمع قائم على الرأسمالية والطبقية والتي أدواتها العبيد والمرأة، واليوم تعيش أقصى هذه الدرجات متمثلة بالحداثة الرأسمالية، لا يمكن التعويل عليها في تقديم نموذج في العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية حيال المرأة. وإن وجدت لن تتعدى إطار الشكل والتباهي إلى أنها الديمقراطية الحقيقية. لكون المجتمع في أساسه مبني على إشكالية ومعضلة أفرزت جميع الأزمات والتناقضات التي يعاني منها. وكما يقال أن "المقدمات الخاطئة لا تفرز نتائج سليمة».

ولقد تمكن المجتمع الأمريكي من تحقيق قفزات كبيرة في سلم الديمقراطية لكنه لم يحققه بالمستوى المطلوب. ولن يحققه ما لم تنل المرأة حقوقها وتعش وفق هويتها الأنثوية بعيدًا عن الهيمنة الذكورية.

وما دمنا نتحدث عن الصراع القائم ما بين الحديث والقديم بكل ما يمثله من منظومة قيمية ضحيتها المرأة بالدرجة الأولى، وعليه تأسس المجتمع، فنستطيع القول إنه لا يمكن التعويل عليه في تصدير نموذج المرأة الواعية الحرة. وفي أن يفرض علينا العودة إلى مهد الحضارة الإنسانية حيث العدالة الاجتماعية والمساواة، وحيث لا أدوار تقليدية للجنسين، حيث الجميع يكمل بعضه بعضًا، والجميع سواسية في الحقوق والواجبات. المرأة قائدة ورائدة وليست ظلًا أو تابعًا، هكذا هي في الشرق حيث مهد الحضارة الإنسانية والمنظومة القيمية الأخلاقية. فهل يستطيع الشرق استعادة زمام الأمور، وتسطع منه شمس الحرية مجددًا، ويصدر نموذج المرأة الحرة؟

---

* ممثلة مجلس سوريا الديمقراطية - القاهرة

الآن

ربع قرن على اعتقال

مانديلا الشرق

500 شخصية ومنظمة عالمية تطالب
بالإفراج عن القائد عبد الله أوجلان

حوار وإعداد

شريف عبد الحميد